الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العـلمـي

جامعة الشهيد حمه لخضر – الـوادي –

كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

قسم المالية والمحاسبة

عنوان المذكرة :

متطلبات تدقيق الحسابات في بيئة الأعمال الإلكترونية

ـــ دراسة حالة إستبيان ـــ

مذكرة مكملة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في: مالية ومحاسبة تخصص: محاسبة وتدقيق

إعداد الطلبة:

- ✓ دروني أحمد
- ✓ سوفي عبد المطلب
- ✓ رزيق حسام الدين

إشراف الأستاذ:

- ✓ د. الزين يونس

لجنة المناقشة:

الأستاذ:	الرتبة:	الصفة:	المؤسسة الأصلية:
د.أ. الزين يونس	أستاذ	مشرفا	جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي
د.أ. دمدوم زكرياء	أستاذ	رئيس لجنة	جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي
أ. الحاج فوزي	أستاذ	مناقش	جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي

السنة الجامعية : 2022 – 2023 م

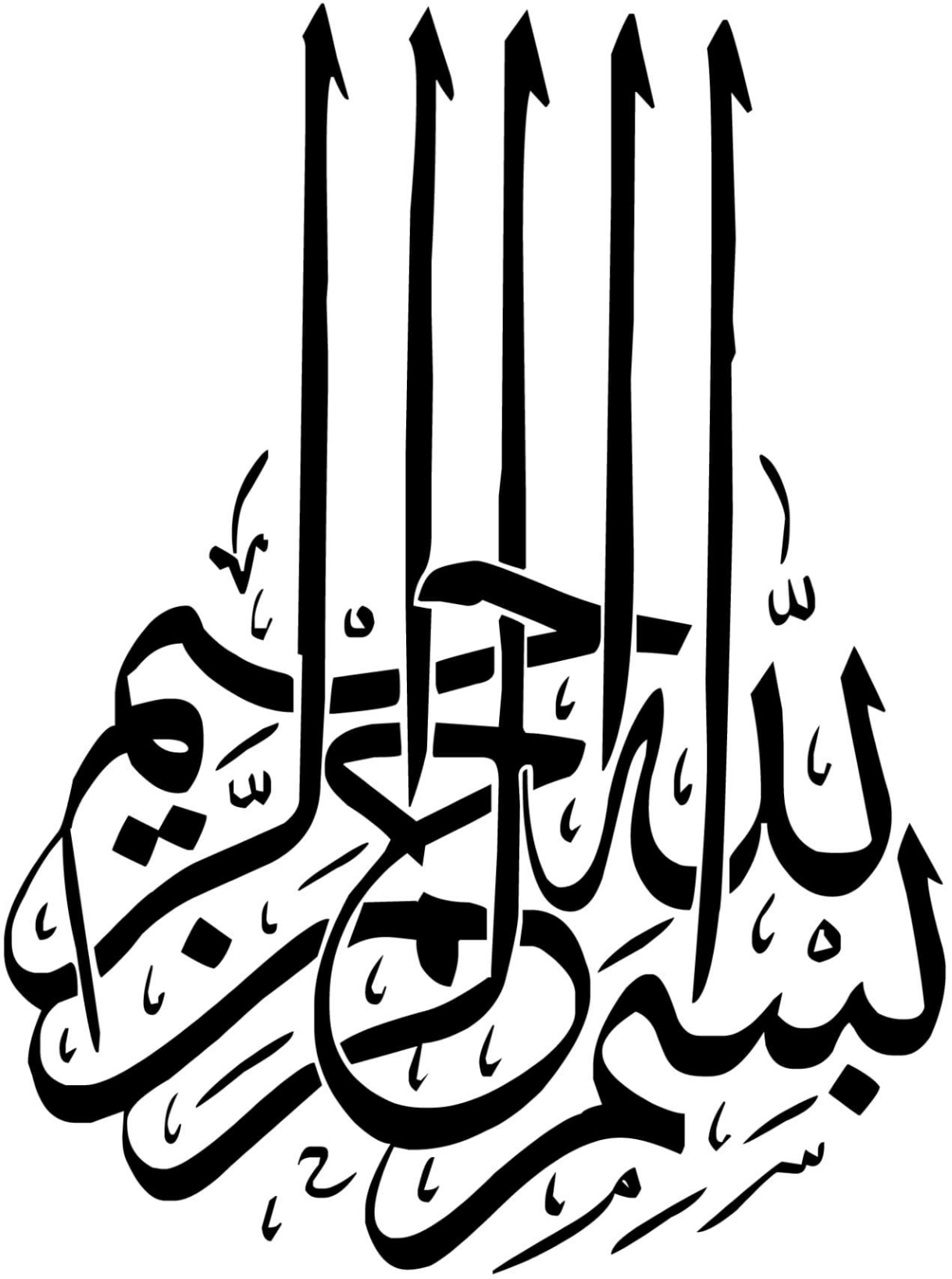
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــــداء

نهدي ثمرة هذا العمل المتواضع الى :

التي لا أستطيع وصفها امي الغالية التي سهرت من اجلي ووفرت لي ما احتاج وقدمت لي كل ما تملك وكذلك أبي الحنون الذي كان سندا لي في هذه الحياة واعطاني أغلى ما يملك وهذا من أجل اكمال دراستي والوصول الى القمة فأرجوا من الله أن يحفظهما ويرحمهما كما ربياني صغيرا وكذلك الى أخوتي الذين كانوا سندا لي في هذه الحياة والى أصدقائي وأحباب الذين ساهموا بكل ما يقدرون على مساعدتي في نجاحي .

"أحمد ، عبد المطلب، حسام الدين "

شكر وعرفان

يقول الله عز وجل في محكم كتابه

(لئن شكرتم لأزيدنكم)

فله الحمد والشكر من قبل و من البعد ، والصلاة و السلام على رسول الله صل الله وعليه و سلم وبعد :

بخالص عبارات الشكر والعرفان والامتنان والاعتراف بالجميل الى كل الأشخاص الذين ساعدونا في تخطي الصعوبات في انجاز هذه المذكرة وعلى الجهود المبذولة والتوجيهات البناءة .

نخص بالذكر المؤطر المشرف : د . الزين يونس الذي لم يبخل علينا بنصائحه و توجيهاته

وكل من ساعدنا من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة . الى كل هؤلاء نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير وجزاهم الله بخير الجزاء والثواب .

"أحمد ، عبد المطلب، حسام الدين "

الملخص:

استهدف هذا البحث التعرف على أهم المتطلبات العلمية التي مدقق الحسابات ملزم باستيفائها من تأهيل متخصص ومعرفة محكمة بالإضافة للمتطلبات العملية التي هو مطالب باعتمادها وتطبيقها لتنفيذ عملية التدقيق في ظل الأعمال الإلكترونية واستحداثها لعدة تغييرات مقارنة بنظيرتها التقليدية، ولتحقيق هذا الهدف اعتمدنا بشكل جوهري على الإصدارات والمعايير الدولية ذات العلاقة التي ناقشت تضافر الأعمال المحاسبية وممارسات تدقيق الحسابات مع تكنولوجيا المعلومات.

ولقد توصلنا من خلال البحث لعدة نتائج تتمحور حول أهمية مواكبة السير وتأهيل النفس من طرف مدقق الحسابات بأدبيات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات ومميزات نظم الأعمال الالكترونية والمخاطر المرتبطة بها ونظام الرقابة الداخلية الملائم لهذه النظم، وضرورة استرشاده بمعايير متخصصة في مجال تدقيق ورقابة نظم المعلومات الالكترونية كمعايير مكملة لمعايير تدقيق الحسابات واعتماده تكنولوجيا المعلومات كأداة في عملية التدقيق باستعماله برمجيات متخصصة في مجال تدقيق الحسابات للرفع من كفاءة عمله وتقديم خدمات ذات جودة مع اقتصاد في الجهد والوقت.

Abstract:

This research aimed to identify the most important scientific requirements that the auditor is obliged to fulfill from specialized qualification and solid knowledge, in addition to the practical

requirements that he is required to adopt and apply to implement the audit process in light of electronic business and its introduction of several changes compared to its traditional counterpart. A related relationship that discussed the synergy of accounting and auditing practices with information technology.

Through the research, we have come up with several results centered on the importance of keeping pace and self-qualification by the auditor with the literature and applications of information technology, the advantages of electronic business systems and the risks associated with them, and the appropriate internal control system for these systems, and the need to be guided by specialized standards in the field of auditing and controlling electronic information systems as complementary standards to the standards Auditing accounts and adopting information technology as a tool in the auditing process by using specialized software in the field of auditing to raise the efficiency of his work and provide quality services with an economy of effort and time.

فهرس المحتويات:

المحتوى	الصفحة
الإهداء	/
شكر وعرفان	/
الملخص	I
فهرس المحتويات	III
فهرس الجداول	V
مقدمة	أ–ط
الفصل الأول: مفاهيم حول تدقيق الحسابات والاعمال الإلكترونية.	
تمهيد	11
المبحث الأول: ماهية تدقيق الحساب الحسابات	13
المطلب الأول: تعريف تدقيق الحسابات	13
المطلب الثاني: أنواع تدقيق الحسابات	15
المطلب الثالث: أهمية تدقيق الحسابات	20
المبحث الثاني: عموميات حول محافظ الحسابات	23
المطلب الأول: تعريف محافظ حسابات	23
المطلب الثاني: تعيين وموانع تعيين محافظ حسابات	26
المطلب الثالث: مهام ومسؤوليات محافظ حسابات	29
المبحث الثالث: ماهية الأعمال الالكترونية	37
المطلب الأول: تعريف الأعمال الالكترونية	37
المطلب الثاني: خصائص وأشكال الأعمال الالكترونية	37
المطلب الثالث: مزايا وعيوب الأعمال الالكترونية	40

خلاصة الفصل	42
الفصل الثاني: أثر الأعمال الالكترونية على تدقيق الحسابات	
تمهيد	46
المبحث الأول: علاقة الأعمال الالكترونية بالتدقيق	47
المطلب الأول: المتطلبات العلمية لمدقق الحسابات في الاعمال الالكترونية	47
المطلب الثاني: مخاطر مهنة التدقيق وأدلة الاثبات في الاعمال الالكترونية	49
المبحث الثاني: جودة تدقيق الحسابات من خلال الأنظمة الالكترونية	56
المطلب الأول: ماهي جودة تدقيق الحسابات من نظم الالكترونية	56
المطلب الثاني: ماهي التدقيق الالكتروني للحسابات	61
المطلب الثالث: مدخل التدقيق في الأنظمة الإلكترونية	62
الفصل الثالث: الدراسات التطبيقية	
المبحث الأول: المنهج المتبع في الدراسة	71
المطلب الأول: دراسات السابقة	71
المطلب الثاني: الطرق والاجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية	71
المبحث الثاني: نتائج الدراسة الميدانية	77
المطلب الأول: الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة	77
المطلب الثاني: نتائج الاحصاء الوصفي	79
الخاتمة	108
قائمة المراجع والمصادر	113
قائمة الملاحق	119

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول (1-1)	اوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي	15
الجدول (2-1)	مخاطر التدقيق	51
الجدول (3-1)	الاحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان	75
الجدول (3-2)	ليكارت الخماسي	75
الجدول (3-3)	توزيع العينة حسب الجنس	77
الجدول (3-4)	توزيع العينة حسب الوظيفة	78
الجدول (3-5)	توزيع العينة حسب الخبرة	78
جدول (3-6)	توفير الكفاءة العلمية والعملية للمدقق الداخلي لتدقيق الحسابات في بيئة الأعمال الإلكترونية	79
الجدول (3-7)	متطلبات تدقيق الحسابات في بيئة الأعمال الإلكترونية من الناحية القانونية	83
الجدول (3-8)	متطلبات تدقيق الحسابات في بيئة الأعمال الإلكترونية من الناحية الأمنية	87
الجدول (3-9)	متطلبات تدقيق الحسابات في بيئة الأعمال الالكترونية من ناحية الادارية	92
الجدول (3-10)	متطلبات تدقيق الحسابات في بيئة الأعمال الالكترونية من الناحية التكنولوجية	96
الجدول (3-11)	معاملات الثبات وفقا لطريقة ألفا-كرونباخ	101
الجدول (3-12)	نتائج إختبار التوزيع الطبيعي	102

مقدمة

مقدمة:

ان تطور التكنولوجي الذي يشهده العالم اليوم خاصة في تقنيات استحداث الاعلام والتكنولوجيا المعلومات أدى الى حاجة عالم الأعمال بصفة عامة والى أعمال التجارة بصفة خاصة والى ضرورة استعمال التكنولوجيا فيها وهو اصطلح بمصطلح "الأعمال الالكترونية" والتي بدورها ترتكز على القيام بمختلف الأنشطة التجارية كالبيع و الشراء وعمليات التبادل والاشهار باستخدام الوسائل الالكترونية الحديثة.

ويعتبر استخدام التكنولوجيا المعلوماتية أساسيا في الادارة الحديثة حيث تلعب شبكة الاتصال دورا هاما في تفعيل نظام المعلومات بالمؤسسة. وهنا يبرز دور المدقق الذي أصبح ومع تطور المعلومات يقوم بعملية التدقيق الحسابات المالية وسجلات المؤسسة عم طريق الوسائل الالكترونية ليقدمها لمسيرين أو مجلس الادارة.

ومنه فان الأعمال الالكترونية تعتبر من أهم التحديات التي تواجهها مهنة التدقيق. وعليه يحتاج المدقق الى أن يكون على دراية كافية بتكنولوجيا الحديثة لكي تمكنه من التعامل مع أدلة الاثبات الالكترونية من التوثيق بصحتها وسلامتها. وبالتالي تحقيق جودة التدقيق واعتبار الوسائل الالكترونية وسيلة لتحسين فعالية ودور ومتطلبات تدقيق الحسابات في ظل الأعمال الالكترونية.

1. طرح الاشكالية:

من خلال ما سبق جاءت هذه الدراسة لتبرز متطلبات تدقيق الحسابات في ظل بيئة الاعمال الالكترونية. ويمكن طرح السؤال الرئيسي التالي:

- ماهي متطلبات الأساسية تدقيق الحسابات في ظل بيئة الاعمال الالكترونية؟

ومن أجل تسهيل الاجابة على الاشكالية السابقة، يمكن تجزئتها من خلال طرح الاسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بتدقيق الحسابات؟ وماهي أنواعه؟ وماهي اهميته؟
- ما هو المقصود بالأعمال الالكترونية؟ وماهي خصائصها؟ وماهي أثرها على تدقيق الحسابات؟
- ما علاقة الاعمال الالكترونية بالتدقيق؟ وما هي جودة الاعمال الالكترونية على مهنة التدقيق؟

وللإجابة على الاشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية تم صياغة الفرضيات التالية:

2. فرضيات الدراسة:

- تؤثر الأعمال الالكترونية على مهنة التدقيق.
- يتطلب من مدقق الحسابات في ظل بيئة الأعمال الالكترونية مهارات ومؤهلات خاصة لمواكبة التطور التكنولوجي للمعلومات.

- يوجد العديد من المشاكل والمخاطر التي تواجه مهنة التدقيق في ظل الأعمال الالكترونية.

3. أسباب اختيار الدراسة:

- الاهتمام بالموضوع الدراسة كونه يدخل ضمن التخصص.
- الأهمية التي تكتسبها مهنة التدقيق والتي تجعلها محاطة بالعديد من الدراسات.
- الرغبة الشخصية في الاطلاع على هذه الدراسة.
- التطور التكنولوجي الذي شهده العالم والذي غير من طرق التقليدية في ادارة الأعمال.

4. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة من التطور التكنولوجي التي تشهده الأعمال الالكترونية في الوقت الحالي حيث ان اشكالية الدراسة معالجة ذا أهمية لممارسي مهنة التدقيق، فالبحث يسلط الضوء على متطلبات عملية التدقيق في ظل نظم المعلومات التكنولوجية المتطورة، وكذلك الأثر الذي تشكله تكنولوجيا المعلومات على هذه المهنة بصفة عامة والخاصة معا.

5. أهداف الدراسة:

نسعى في هذه الدراسة:

- تسليط الضوء على متطلبات تدقيق الحسابات في ظل بيئة الاعمال الالكترونية.
- ابراز العلاقة بين تدقيق الحسابات والأعمال الالكترونية.

- التعرف على التحديات والمشاكل التي تواجه مهنة التدقيق في ظل بيئة الأعمال الالكترونية.
- ابراز العلاقة بين الأعمال الالكترونية وتدقيق الحسابات.

6. منهج الدراسة:

ان الموضوع الذي اخترناه يقودنا الى اتباع المنهج الوصفي التحليلي لعرض الجانب النظري من البحث بغرض اعطاء نظرة كاملة حول البحث و الاطلاع على كامل زواياه النظرية، اما المنهج التحليلي فتم الاعتماد عليه ايضا وذلك لتحليل الفصل الثالث من هذه الدراسة الذي حاولنا فيه قدر الامكان على الاجابة على اشكالية هذا الموضوع.

اعتمدنا على أسلوب دراسة حالة في الشق التطبيقي مستعينين بعدة وسائل منها إلى الدراسات السابقة ودراسة ميدانية في شكل استبيان وزع على بعض محاسبين ومحافظي الحسابات والأساتذة.

7. هيكل البحث:

الفصل الاول: الاطار النظري لتدقيق الحسابات والأعمال الالكترونية والذي تطرقنا الى الجانب النظري لكل من تدقيق الحسابات ومحافظ الحسابات والأعمال الالكترونية.

الفصل الثاني: أثر الأعمال الالكترونية على تدقيق الحسابات.

الفصل الثالث: دراسة حالة(دراسات سابقة، دراسات ميدانية: استبيان وزع على بعض محاسبين ومحافظي الحسابات والأساتذة).

8. الدراسات السابقة:

- **دراسة صالح حميداتو:** " تحديات المراجعة الخارجية في ظل بيئة التجارة الالكترونية في الجزائر" دكتوراه في علم التسيير، تخصص محاسبة وجباية، جامعة ورقلة،2017، حيث هدفت هذه الدراسة الى توضيح التحديات التي تواجه مهنة المراجعة في التجارة الالكترونية،ومحاولة اسقاط ذلك على واقع البيئة الجزائرية، وأسفرت النتائج على أن مراجعو الحسابات في الجزائر غير قادرين على المراجعة حسابات الشركات العاملة في بيئة التجارة الإلكترونية في ظل مهاراتهم الحالية.
- **أنور عبيدة، سالمي محمد الدينوري:** "تحديات ومتطلبات مهنة مدقق الحسابات في بيئة التجارة الالكترونية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد الأول، المجلد13، 2020، حيث هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مدى تقييم مهنة تدقيق الحسابات في الجزائر في ظل التجارة الالكترونية وتبيان أثر التجارة الالكترونية على النموذج التقليدي لتدقيق الحسابات وهذا من خلال دراسة تحليلية لآراء عينة من الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات الجزائريين.
- **زين يونس، كشرود بشير:** "أثر التجارة الالكترونية على مهنة المراجعة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد السادس، المجلد الأول. حيث أشار البحث الى أن مهنة المراجعة تواجه تحديات جديدة أمام التطور

التقني للمعلومات والنمو المسارع في التقنية الأعمال الالكترونية، وفيما يتعلق بنشر القوائم المالية على الانترنت مما يؤدي الى اضعاف الثقة في البيانات المالية.

- **محمد فواز العميري، احسان صالح المعتاز:** " أثر التجارة على تخطيط أعمال المراجعة، دراسة ميدانية على مكاتب في المملكة العربية السعودية، مجلة والادارة، العدد2، المجلد21، 2007، حيث يوضح الباحث أن الأعمال الالكترونية تمثل أهم التحديات التي تواجه المحاسبين والمدققين على حد سواء نظرا لاتجاه العديد من المنظمات الأعمال لممارسة التجارة الالكترونية.
- **سعد بن محمد ابو حاوي:** "دور تطبيقات الحاسب الالي وتطور المعلومات في تطوير الأداء الاداري"، ادارة الموارد البشرية، حرس الحدود بمكة المكرمة، سنة 2010. تناولت الدراسة الحاسب الألي ونظم المعلومات ومدى مساهمتها في تحقيق السرعة في انجاز الأعمال وتوفير الوقت والقضاء على الروتين، وكانت أهم نتائجها أن الحاسب الالي ونظم المعلومات ساهمت في تطوير الأداء الاداري وسرعة انجاز الأعمال واستقطاب الموارد البشرية وتعيينها وانهاء الخدمة للعاملين.
- **محمد وضاح الزين:** "المراجعة في ظل نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية"، بحث تطبيقي.

- صابر حسن الغنام: "دور التجارة الالكترونية في تخفيض التكاليف بالموانئ البحرية المصرية، الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق ، عدد الثاني، سنة2008.
- **عيد محمود حميدة خلف:** "أثر الافصاح الالكتروني للمعلومات المحاسبي على تقدير المخاطر الملازمة لمراجعة القوائم المالية في ظل البيئة الالكترونية"، الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، ببنها- جامعة الزقازيق، السنة الثانية والعشرون، العدد الأول، 2002.
- **حمد حسن عبد الوهاب:** أثر المراجعة الالكترونية على جودة عملية المراجعة9010،م .تمثل هدف الدراسة إلى دراسة المراجعة الالكترونية وبيان إجراءاتها و أساليبها ومعاييرها و أثرها على جودة المراجعة و تمثلت مشكلة الدراسة في أنه على الرغم من المزايا الكثيرة التي يحققها الحاسوب إلا أنه يؤدي إلى حدوث صعوبات في عملية المراجعة للأنظمة المحاسبية المعدة إلكترونيا، مما يخلف صعوبات متعددة أمام المراجع عند القيام بعملية المراجـــعة مما قد يؤثر على جودة عملية المراجعة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها أن استخدام المراجعة الإلكترونية يؤدي إلى اختصار وقت عملية المراجعة وتوفير الجهد تساعد المراجعة الإلكترونية على تقويم إجراءات الرقابة الداخلية مما يسهل تنفيذ عملية المراجعة، وأوصت ضرورة تطبيق المراجعة الإلكترونية ألنها تمكن المراجع من التحقق من

سالمة ودقة معالجة البيانات واختصار وقت عملية المراجعة مما يساعد أيضا في تحقيق جودة المراجعة.

الفصل الأول:

مفاهيم حول تدقيق الحسابات والأعمال الإلكترونية

تمهيد:

ان التطور الذي شهدته المؤسسة عبر الزمن في مجال العلاقات الاقتصادية وكذلك في مجال المبادلات التجارية جعل المؤسسة تتعامل مع عدة جهات واطراف مختلفة ولها مصالح بشكل مباشر أو غير مباشر في المؤسسة مما وجب عليها اضافة مهنة جديدة داخل هيكلها التنظيمي، يسمح لها بإبلاغ هؤلاء المتعاملين بكل مستجدات والنشاطات داخل هذه المؤسسة الي تقوم بها.

ولكي تقوم بهذا العمل على أكمل الوجه وجب أن يتمتع هذا العمل بالحيادية والموضوعية في ايصال التقارير لهذه الجهات المختلفة، وعلى هذا نشأ التدقيق لمساعدة المؤسسة على تلبية المتطلبات، كما وتتميز مهنة التدقيق أهمية كبيرة جدا مما جعلها علما بذاته، فاتجهت الجزائر الى سن وتحديد القواعد القانونية والتشريعات تنظم هذه المهنة لديها ومن بين هذه القوانين قانون10-01 المؤرخ في رجب 1431 الموافق ل29 جوان 2010 والذي بدوره ينظم هذه المهنة ومنه هذا الأساس سوف نقوم في هذا الفصل بدراسة تدقيق الحسابات و من يقوم بهذه المهنة.

ومن ناحية أخرى سندرس أيضا موضوع الأعمال الالكترونية وما لديها من أهمية كبيرة في تطور العلاقات والتعاملات التجارية من تقليدية الى عصرية حديثة.

وعلى هذا سنتعرف في هذا الفصل الى ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول: معرفة عامة عن التدقيق**

- **المبحث الثاني: عموميات حول محافظ الحسابات**
- **المبحث الثالث: ماهية الأعمال الالكترونية**

المبحث الأول: معرفة عامة عن التدقيق

ان ظهور مهنة التدقيق وتطورها جاء كنتيجة للتطور والتوسع الذي عرفته الأنشطة الاقتصادية وانفصال الملكية عن الإدارة، ففي ظل هذه المعطيات تغيرت أهداف التدقيق من اكتشاف الاخطاء والتلاعبات الى ابداء الرأي محايد وصدق في القوائم المالية للمؤسسة وايصال عملية تدقيق والفحص لأطراف ذات المصلحة.

المطلب الأول: تعريف تدقيق

التعريف الاول:

تعرف الجمعية المحاسبة الأمريكية "التدقيق هو عملية منظمو ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي، التي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج المقررة وتبليغ الأطراف بنتائج التدقيق"[1]

التعريف الثاني:

هي عملية جمع وتقييم الادلة لإثبات بطريقة منهجية وموضوعية عن طريق شخص كفئ ومستقل لتحديد مدى توافق المعلومات المعدة عن الأحداث الاقتصادية مع المعايير المقررة والتقرير عن نتائج ذلك لأطراف المصلحة.[2]

---

[1] محمد سمير الصبان، محمد مصطفى سليمان، الأسس العلمية لمراجعة الحسابات، دار الجامعة الاسكندرية، 2004_2005 ص.18.

[2] أمين سيد أحمد لطفي، المراجعة الدولية وعمولة الاسواق رأس المال، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2005، ص103.

التعريف الثالث:

عرف مصرف الخبراء المحاسبين المعتمدين الفرنسيين "التدقيق فحص من مهني مؤهل ومستقل، لإبداء رأي حول انتظام ومصداقية الميزانية وجداول حسابات النتائج لمؤسسة ما".[1]

ومن التعريف السابقة يمكننا ان نستنتج ما يلي:

- التدقيق عملية منتظمة.
- ان المدقق هو شخص مؤهل ومستقل.
- ان يبتعد المدقق عن التحيز وان يتسم تقريره بالحياد.
- ان يعتمد المدقق في تقريره على الأدلة وقرائن اثبات
- تبليغ الأطراف المعنية بنتائج التدقيق عن طريق تقرير خاص.
- اعداد التقرير وفق مبادئ وقوانين المحاسبية المعتمدة.

ومن مما سبق يمكن تعريف التدقيق المحاسبي على أنه: "عملية منظمة ومنهجية تستهدف جمع الأدلة والقرائن الكافية وتقييمها بطريقة موضوعية عن طريق شخص مهني مؤهل ومستقل، يبدي رأي فني محايد عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية الختامية للمؤسسة".

[1] وليام توماس، امرسون هنكي، تعريب ومراجعة أحمد حامد حجاج، المراجعة بين النظرية والتطبيق، الكتاب الأول، دار المريخ للنشر، السعودية، 1997، ص28.

المطلب الثاني: أنواع التدقيق

تختلف أنواع التدقيق باختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها عملية التدقيق، ويمكن ان نلخص هذه الأنواع في ما يلي:

1. من حيث القائم بعملية التدقيق:

أ. **التدقيق الداخلي:** هو تقديم الأنشطة المتعارف عليها داخل المؤسسة كخدمة للمؤسسة وتشمل وظائفها من بين أشياء أخرى مراقبة الرقابة الداخلية. [1]

ب. **التدقيق الخارجي:** هو التدقيق الذي يتم تنفيذ من قبل هيئة خارجية مستقلة عن المؤسسة بهدف ابداء الرأي الفني المحايد عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة.

والجدول التالي يوضح أوجه الاختلاف التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي كما يلي:

الجدول (1-1): أوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي.

	المدقق الخارجي	المدقق الداخلي
الهدف	-خدمة الملاك عن طريق ابداء الرأي في سلامة وصدق تمثيل القوائم المالية التي تعدها الادارة. -اكتشاف الاخطاء والغش	-خدمة الادارة عن طريق التأكد من أن النظام المحاسبي كفء ويقوم بيانات سليمة ودقيقة للإدارة.

[1] أحمد حلمي جمعة، تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص73.

	في حدود ما تتأثر به القوائم المالية.	
نوعية من يقوم بالتدقيق	-شخص مهني مستقل عن المؤسسة يعين من طرف الملاك.	-موظف من داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسة ويعين من طرف الادارة.
درجة الاستقلال	-استقلال كامل عن الادارة في عملية الفحص والتقييم وابداء الرأي.	-استقلال جزئي.
المسؤولية	-مسؤول أمام الملاك حيث يقدم تقريره عن نتائج الفحص ورأيه الفني عن القوائم المالية الى الملاك.	-مسؤول أمام الادارة،ومن ثم يقدم تقريره عن نتائج الفحص والدراسة الى مستويات الادارية العليا.
نطاق العمل	-يحدد ذلك أمر التعيين والعرف السائد ومعايير التدقيق المتعارف عليها وما تنص عليه القوانين المنظمة لأعمال التدقيق الخارجي المستقل.	-الادارة هي التي تحدد نطاق عمل المدقق الداخلي.

المصدر: بوسنة حمزة، دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على ادارة الأرباح، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، 2010-2011، ص17.

2. من حيث الالزام القانوني:

أ. **التدقيق الالزامي:** هو التدقيق الذي تلزم المؤسسة به للقوانين والتشريعات السائدة وغالبا ما يسمى بالتدقيق القانوني، ومثال على ذلك القوانين المنظمة لعمل المؤسسات المساهمة، ومن أهم ما تنص عليه هذه القوانين ضرورة تعيين مدقق حسابات المؤسسة وقوائمها المالية الختامية، وقد جرى العرف أن يقوم مجلس الادارة المؤسسة بترشيح مدقق الحسابات وتصر الجمعية العامة للمساهمين قرار تعيينه وتحديد أتعابه.[1]

ب. **التدقيق الغير الالزامي(التعاقدي):** وهو التدقيق الاختياري يتم دون الزام القانون ويرجع أمر اعتماده الى أصحاب المؤسسة أو الأطراف ذات المصلحة، حيث يجوز في هذا النوع من التدقيق تحديد مجال التدقيق بين الجمعية العامة ومدقق الحسابات لتحقيق مختلف الأهداف.

3. من حيث نطاق التدقيق:

أ. **التدقيق الكامل:** هو فحص شامل للعمليات المقيدة في الدفاتر والسجلات للتأكد من صحتها وعدالتها، وأن كافة السجلات وما تتضمنه من بيانات أو حسابات خالية من الأخطاء والتلاعبات لإبداء الرأي الفني المحايد في الأخير.

[1] محمد السيد السرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق(الاطار النظري) المعايير وقواعد مشاكل التطبيق العلمي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية،2006، ص44.

ب. التدقيق الجزئي: هو التدقيق الذي يتضمن وضع القيود على نطاق أو مجال الفحص، حيث يقتصر عمل مدقق الحسابات على عمليات معينة وفي هذه الحالة تنحصر مسؤولية المدقق في حدود المكلف به، ويتطلب ذلك وجود اتفاق كتابي بين مدقق الحسابات والجهة المعينة له يبين فيه حدود التدقيق والهدف منه.[1]

4. من حيث مدى الفحص أو حجم الاختبار:

أ. التدقيق الشامل(التفصيلي): وهو أن يقوم مدقق الحسابات بتدقيق جميع القيود، الدفاتر والسجلات، الحسابات والمستندات، وهذا النوع من التدقيق يصلح للمؤسسات صغيرة الحجم ولا يتناسب للمؤسسات الكبيرة لأن استخدام التدقيق التفصيلي يؤدي الى زيادة أعباء عملية التدقيق والوقت اللازم لها.[2]

ب. التدقيق الاختياري: وهو التدقيق الذي يعتمد على اقناع المدقق بصحة وسلامة نظام الرقابة الداخلية، ويتم هذا التدقيق باتباع المدقق أحد هذه الأسباب:

- التقدير الشخصي (العينات الكمية).
- علم الاحصاء (العينات الاحصائية).

واتباع المدقق لأحد هذه الأساليب يعتمد على الخبرة والهام المدقق بالمفاهيم الاحصائية الهامة مثل: الوسط الحسابي، التشتت، التوزيع الطبيعي، وكذلك اختيار

[1] أحمد حلمي جمعة ، المدخل الى التدقيق الحديث، دار صفاء للنشر، الطبعة الثانية ، عمان، 2005، ص11.
[2] محمد سمير صبان، عبد الوهاب نصر علي، موسوعة المراجعة الخارجية وفقا للمعايير المراجعة العربية الدولية والامريكية، الجزء الأول، الدار الجامعية ، الاسكندرية، 2009، ص36.

العينات الاحصائية..... لذلك يعتبر التدقيق الاختياري هو الأساس السائد للعمل الميداني وأن التدقيق التفصيلي يمثل الاستثناء. [1]

5. من حيث توقيت عملية التدقيق:

وفق هذا المعيار يمكن تقسيم التدقيق الى نوعين:

أ. **التدقيق المستمر:** ويتم التدقيق بصفة مستمرة على مدار السنة أو خلال فترات محددة على أن يقوم المدقق في نهاية السنة المالية بإجراء تدقيق نهائي للقوائم المالية بعد عملية اقفال جميع الدفاتر والحسابات وعادة ما يكون التدقيق بطريقة منتظمة ووفقا لبرنامج محدد مسبقا.[2]

ب. **التدقيق النهائي:** هو التدقيق الذي يتم عند انتهاء ادارة الحسابات من تقييد وترحيل استخراج الحسابات الختامية اعداد القوائم المالية للمؤسسة في نهاية السنة المالية، ويلجأ المدقق الخارجي عادة لهذا النوع من التدقيق في حالة المؤسسات الصغيرة الحجم والتي لا تحدد فيها العمليات بصورة كبيرة.[3]

وفي الأخير تجدر الاشارة الى أن وجهة النظر الحديثة تتجه الى اعتماد الهدف من اجراء التدقيق كمعيار لتقسيم أنواع التدقيق، والتي تشمل ما يلي:[4]

---

[1] بن ناصر، أهمية التدقيق المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، 2011-2012، ص10.

[2] كمال الدين مصطفى الدهراوي،محمد اليد سرايا، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، الدار الجامعية، مصر،ص194.

[3] محمد سمير الصبان، محمد الفيومي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، بيروت، 1990، ص50.

[4] الهادي التميمي، مرجع سبق ذكره، ص23-24.

- **تدقيق القوائم المالية:** يتركز من عملية تدقيق القوائم المالية تحديد ما اذا كان اعداد القوائم المالية قد تطبق لمعايير ومبادئ المحاسبة المتعارف عليها.
- **تدقيق الالتزام:** يعرف بتدقيق الأداء أو التنفيذ حيث يكون الغرض منه معرفة مدى تقيد أو التزام المؤسسة بأداء سياسات معينة أو قوانين ولوائح وتعليمات أو مدى التقيد بعقود معينة.
- **تدقيق النشاط (التدقيق التشغيلي):** يطلق عليها التدقيق الاداري ويقصد عمليات التدقيق التي تهدف الى تحديد فعالية وكفاءة التنظيم، حيث تقيس الفعالية كيفية تحقيق المؤسسة لأهدافها.

المطلب الثالث: أهمية تدقيق

تبرز أهمية التدقيق في كونه وسيلة وليست غاية تهدف الى خدمة الأطراف التي تعتمد على القوائم المالية المدققة في اتخاذ القرارات ورسم السياسات. من بينها ما يلي:

1. أهمية التدقيق للعميل:

- مصدر أساسي للمعلومات من خلال ملخصات القوائم المالية على فترات دورية.
- أساس للحصول على القروض من البنوك ومؤسسات الاقراض والموردين.
- أساس لاستثمارات اضافية عن طريق تحليل اقتصادي لمركزه التمويلي.
- أساس لإعداد الاقرارات الضريبية وتحديد مقدار الضريبة.
- أساس لتحديد سلامة المركز المالي.

- أساس لتقرير وتحديد ربحية العمليات وقوته الارادية.[1]

2. أهمية التدقيق للإدارة:

ان ادارة المشروع تعتمد اعتمادا كليا على البيانات المحاسبية في وضع الخطط، ومراقبة وتقييم التنفيذ والأداء، ومن هنا تحرص أن تلك البيانات مدققة من قبل هيئة فنية محايدة، كذلك نجد طائفة المستثمرين تعتمد القوائم المالية المدققة عند اتخاذ أي قرار في توجيه المدخرات والاستثمارات بحيث تحقق لهم أكبر ربح ممكن من اعتبار عنصر الحماية الممكنة.[2]

3. أهمية التدقيق للدائنين والموردين:

يعتمدون على تقرير المدقق بصحة وسلامة القوائم المالية، ويقومون بتحليلها لمعرفة المركز المالي والقدرة على الوفاء بالالتزام قبل الشروع في منح الائتمان التجاري والتوسع فيه، وتفاوت النسب الخصومات التي تمنحها وفقا لقوة المركز المالي.[3]

4. أهمية التدقيق بالنسبة للبنوك ومؤسسات الاقراض الأخرى:

تلعب دورا هاما في التمويل القصير الأجل للمشروعات لمقابلة احتياجاتها وتوسعها، لهذا فإنها تعتمد تقرير المدقق لدراسة وتحليل القوائم المالية قبل الشروع في نهج الائتمان

[1] رأفت سلامة محمود، أحمد يوسف كلبونة، عمر محمد يوسف رزيقات، علم التدقيق الحسابات(النظري)، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الاردن، 2011، ص26-27.

[2] خالد أمين، عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص11

[3] رأفت سلامة محمود، مرجع سبق ذكره، ص28

المصرفي (القروض) وتعتمد كأساس للتوسع فيه أو الأحجام عنه عن طريق تقييم درجة الخطر في منح الائتمان المصرفي.

5. أهمية التدقيق للمؤسسات الحكومية:

تعتمد هذه القوائم المالية وتقرير المدقق للتخليط والمتابعة والاشراف والرقابة على الوحدات الاقتصادية، وتأكيد والتعليمات والاجراءات والتوجيهات وعدم الالتزام بالخطط الموضوعية بتحديد الانحرافات وأسبابها.

6. أهمية التدقيق لنقابات العمالية:

تعتمد نقابات العمال على البيانات المحاسبية في القوائم المالية المعتمدة في مفاوضاتها مع الادارة لرسم السياسة العامة للأجور.

7. أهمية التدقيق لرجال الأعمال:

ازداد اهتمام رجال الأعمال بالقوائم المالية المعتمدة وما تحويه من بيانات محاسبية في تحليلها وتقدير الدخل القومي وبرامج الخطط الاقتصادية، وتعتمد دقة تقديراتهم وكفاءة برامجهم على دقة البيانات المحاسبية المعتمدين عليها.

8. أهمية التدقيق لمصلحة الضرائب:

تعتمد مصلحة الضرائب على البيانات المحاسبية في القوائم المالية المعتمدة لتقليل الاجراءات الروتينية، وحصولها على الكشف الضريبي في الوقت المناسب وسرعة تحديد الوعاء الضريبي وتحصيل الضريبة.

المبحث الثاني: عموميات حول محافظ الحسابات

المطلب الأول: تعريف محافظ الحسابات:

التعريف الأول: يعد محافظ كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت المسؤولية، مهمة المصادقة على صحة الحسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به.[1]

التعريف الثاني: تعيين الجمعية العادية للمساهمين مندوبا(محافظ) للحسابات أو أكثر لمدة ثلاثة سنوات، تختارهم من بين المهنيين المجلسين في جدول المصنف الوطني، وتتمثل مهمتهم الدائمة، باستثناء أي تدخل في التسيير، في تحقيق في الدفاتر والأوراق المالية للشركة وفي ورقة انتظام حسابات الشركة وصحتها. كما يدققون في صحة المعلومات المقدمة في تقرير مجلس الادارة أو مجلس المديرين، حسب الحالة، وفي الوثائق المرسلة الى المساهمين، حول الوضعية المالية للشركة وحساباتها، ويصدقون على انتظام الجرد وحسابات الشركة والموازنة صحة ذلك. ويتحقق مندوبو الحسابات اذا ما تم احترام مبدأ المساواة بين المساهمين، ويجوز لهؤلاء أن يجروا طيلة السنة التحقيقات او الرقابات التي يرونها مناسبة كما يمكنهم استدعاء الجمعية العامة لانعقاد في حالة الاستعجال، واذا تم تعيين الجمعية العامة مندوبي الحسابات، أو في حالة وجود مانع أو رفض واحد أو أكثر من مندوبي الحسابات المعنيين، يتم اللجوء الى تعيينهم أو استبدالهم بموجب أمر من

[1] الجريدة الرسمية رقم 42 الصادرة في 11يونيو 2010، المادة 22من القانون رقم 10_01 المؤرخ في 29 يونيو 2010.

رئيس المحكمة التابعة لمقر الشركاء بناء على طلب من مجلس الادارة أو مجلس المديرين، يمكن أن يقدم الطلب كل معنى وفي الشركة التي تلجأ علينا للادخار بواسطة السلطة المكلفة بتنظيم عمليات البورصة ومراقبتها. [1]

ونستنتج من خلال التعاريف السابقة أن محافظ الحسابات: هو كل شخص يمارس مهنة المراقبة والمراجعة بصفة مستقلة وتحت مسؤوليته ولذلك عن طريق الفحص ومراقبة حسابات المؤسسات ومختلف قوائم المالية السنوية للتحقق من مشروعية صحتها والمصادقة عليها ومن ثم ابداء رأيه الفني المحايد في شكل تقرير.

ثانيا: شروط ممارسة المهنة.

للممارسة مهنة محافظ الحسابات مجموعة من الشروط لا يجب الاستغناء عنها بحسب التشريع الجزائري نص المادة 42 من قانون 01/10 وهي كما يلي :[2]

1. أن يكون جزائري الجنسية.
2. أن يكون حائزا علة الشهادة الجزائرية لمحافظة الحسابات أو شهادة معترف بها.
3. أن يتمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية.
4. أن لا يكون قد صدر في حقه جناية أو جنحة مخلة بشرف المهنة.

[1] المادة 715 مكرر04 من القانون التجاري الجزائري ص188.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد42 من قانون10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010، الموافق ل11 جويلية 2010، المواد: 6-7-8-10-27.

5. أن يكون معتمدا من وزير المالية وان يكون مسجلا في المصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات.
6. يؤدي محافظ الحسابات بعد الاعتماد وقبل التسجيل في المصف أو الغرفة الوطنية أو في المنظمة الوطنية وقبل القيام بأي عمل، اليمين أمام المجلس القضائي المختص اقليميا لمحل تواجده مكتبه بالعبارات التالية:

" **أقسم بالله العلي العظيم أن أقوم بعملي أحسن قيام وأتعهد أن أخلص في تأدية وظيفتي وأن أكتم سر المهنة في كل الأمور سلوك المتصرف المحترم الشريف، والله على ما أقول شهيد**".

7. لا يمكن أي خبير محاسب أو محافظ الحسابات أو محاسب معتمد التسجيل في جدول المصف الوطني للخبراء المحاسبين أو في جدول المنظمة الوطنية المحاسبين مالم يعتمد مسبقا من الوزير المكلف بالمالية.
8. لا يمكن أي خبير محاسب أو محافظ حسابات أو محاسب معتمد أن يسجل في الجدول مالم يكن له عنوان مهني خاص.
9. تعيين عهدة محافظ حسابات بثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحد، لا يمكن تعيين نفس محافظ الحسابات بعد عهدتين متتاليتين الا بعد مضي ثلاث سنوات. في حالة عدم المصادقة على حسابات الشركة أو الهيئة المراقبة خلال سنتين متتاليتين

متتابعتين، يتعين على محافظ الحسابات اعلام وكيل الجمهورية المختص اقليميا بذلك وفي هذه الحالة لا يجري تحديد عهدة محافظ الحسابات.

المطلب الثاني: تعيين وموانع تعيين محافظ الحسابات

أولا: تعيين محافظ الحسابات

عملية اختيار محافظ الحسابات عملية معقدة لذلك هنالك معايير حيث اشترطت ما يلي:

- يجب أن يتم اختيار محافظ الحسابات مرة كل ثلاث سنوات ويتم التجديد مرة واحدة فقط.
- يجب أن يتم اختيار محافظ الحسابات من قبل لجنة من مديري المؤسسات اعتمادا على كفاءته.
- يجب الحصول على قائمة لجميع محافظي الحسابات الذين تقدموا للمنافسة وجمع المعلومات المتكاملة عنهم.
- يتم اختيار ثمانية محققين من ذلك القائمة.
- يتطلب منهم تقديم عرض مبدئي.
- يتم فحص العروض بدقة كاملة ويتم التركيز على سمعة المكتب وخبرته السابقة وحجم الأتعاب وفريق المراجعة.

- يتم مقابلة محافظي الحسابات الثمانية، وطلب أي معلومات اضافية ويتم تصنيفهم الى ثلاث فقط.
- يسمح لمن تم اختياره لفحص نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة و يتم عرضه الرسمي المفصل.
- يتم المفاضلة بين محافظي الحسابات الثلاث بواسطة لجنة الاختيار.[1]

ثانيا: موانع تعيين محافظ الحسابات

يمنع محافظ الحسابات من: [2]

- القيام مهنيا بمراقبة حسابات الشركات التي تمتلك فيها المساهمات بصفة مباشرة أو غير مباشرة.
- القيام بأعمال تسيير سواء بصفة مباشرة بالمساهمة الانابة عن المسيرين.
- قبول ولو بصفة مؤقتة، مهام المراقبة على أعمال التسيير.
- قبول مهام التنظيم في المحاسبة المؤسسة أو الهيئة المراقبة أو الاشراف عليها.
- ممارسة مستشار جبائي أو مهمة خبير قضائي لدى الشركة أو هيئة يراقب حساباتها.

[1] المادتين 26-27 من القانون 10-01 ، ص07

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد42، من قانون 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010، الموافق ل11 جويلية 2010، المواد: 64,65,66,67,68,69,70,71,72,74.

- شغل منصب مأجور في الشركة أو الهيئة التي راقبها بعد أقل من ثلاث سنوات من انتهاء عهدته.
- يمنع الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات ومحاسب المعتمد، القيام بأي مهمة في المؤسسات التي تكون لهم فيها مصالح مباشرة أو غير مباشرة.
- اذا استخدمت شركة أو هيئة محافظين للحسابات أو أكثر، فان هؤلاء يجب أن يكونوا تابعين لنفس السلطة ولا تربطهم بأية المصلحة وأن لا يكونوا منتمين الى نفس شركة محافظة الحسابات.
- يمنع محافظ الحسابات السعي بصفة مباشرة أو غير مباشرة لدى الزبون لطلب مهمة أو وظيفة تدخل ضمن اختصاصاتهم القانونية.
- اذا أراد الخبير المحاسب أو محافظ الحسابات أو المحاسب المعتمد أن يمارس نشاطا منافيا بصفة مؤقتة كما هو منصوص عليه، يتعين عليه طلب اغفاله من الجدول لدى لجنة الاعتماد من أجل أقصاه شهر واحد من تاريخ بداية نشاطه. وتمنح لجنة الاعتماد الموافقة اذا كانت المهمة الجديدة للمهني لا تمس بطبيعتها بالمصالح الأخلاقية للمهنة.

كما يمنعون من البحث عن الزبائن بتخفيض الأتعاب أو منح تعويضات أو الامتيازات أخرى وكذا استعمال أي شكل من أشكال الاشهار لدى الجمهور.

وهنالك بعض حالات أخرى نذكر منها:[1]

- **رابطة الأهلية:** الأقرباء و الأصهار حتى درجة الرابعة، بما في ذلك القائمون بالإدارة وأعضاء مجلس المديرين والشركاء.
- رابطة مالية: وتشمل جميع المكافآت المتعقلة بمحافظ الحسابات والتي تكون بشكل أكبر من المتفق عليه مثل العمولة، الأجرة والتعويض.....الخ.
- الأشخاص الذين منحتهم المؤسسة أجرة بحكم وظائف محافظ الحسابات في أجل خمس سنوات ابتداء من تاريخ انتهاء وظائفهم.

المطلب الثالث: مهام ومسؤوليات محافظ الحسابات

أولا: مهام محافظ الحسابات:

بحسب التشريع الجزائري لمحافظ الحسابات مجموعة من المهام وهي كالتالي: [2]

1. يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة وكذا الامر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات والهيئات.
2. يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبنية في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص.

[1] المادة 715 مكرر5، القانون التجاري، مرجع سبق ذكره، ص189.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد42، من قانون 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010، الموافق ل11 جويلية 2010، المواد: 23-24-25-29-40-78.

3. يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول اجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من المجلس الادارة ومجلس المديرين أو المسير.
4. يقدر شروط ابرام الاتفاقيات بين الشركة التي يراقبها والمؤسسات أو الهيئات التابعة لها أو بين المؤسسات والهيئات التي يكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين للشركة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة.
5. يعلم المسيرين والجمعية العامة أو الهيئة المداولة المؤهلة، بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه، ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة أو الهيئة.
6. وتخص هذه المهام فحص قيم ووثائق الشركة أو الهيئة ومراقبة مدى مطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها دون تدخل في التسيير.
7. يترتب عن مهمة محافظ الحسابات اعداد:

- تقرير المصادقة بتحفظ أو بدون تحفظ على انتظام وصحة الوثائق السنوية وصورتها الصحيحة، أو عند الاقتضاء، رفض المصادقة المبررة.
- تقرير المصادقة على الحسابات المدعمة أو الحسابات المدمجة، عند اقتضاء.
- تقرير خاص حول الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين.
- تقرير خاص حول تفاصيل أعلى خمس تعويضات.
- تقرير خاص في حالة ملاحظة تهديد محتمل على استمرار الاستغلال.

- تقرير خاص حول تطور نتيجة السنوات خمس الأخيرة والنتيجة حسب السهم أو حسب الحصة الاجتماعية.
- تقرير خاص حول اجراءات الرقابة الداخلية.
- تقرير خاص حول الاتفاقيات المنظمة.

8. عندما تقرر الشركة أو هيئة تعيين أكثر من محافظ الحسابات، فان كل واحد منهم يمارس مهمته طبقا لأحكام القانون الذي ينظم المهنة.
9. يتعين على محافظ الحسابات الاحتفاظ بملفات زبائنه لمدة عشرة سنوات ابتداء من أول جانفي الموالي لآخر سنة مالية للعهدة.
10. يلزم محافظ الحسابات الممارس لمهامه استقبال المتربصين وتنظيم التربص المهني لمحافظي الحسابات حسب الكيفيات المحددة من قبل المجلس الوطني للمحاسبة، بالتعاون مع المصف الوطني والغرفة الوطنية والمنظمة الوطنية، ويلزم محافظي الحسابات بمنح أجرة للمتربصين الذين يتكلفون بهم حسب الكيفية المحددة عن طريق التنظيم.

ثانيا: مسؤوليات محافظ الحسابات:

تتمثل مسؤوليات محافظ الحسابات كما نص عليها القانون 01/10 فيما يلي:

1.2 مسؤولية فنية :

بموجب المادة 59 من القانون 01/10 المؤرخ 29 جوان 2010 المتعلق بمهنة مراجعة الحسابات في الجزائر "يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية العامة عن العناية بمهمته ويلتزم بتوفير الوسائل دون نتائج" [1] . وهي التي تدخل في صميم عمله كمراجع الحسابات قانوني في للشركة، وتتلخص في مجالين رئيسيين هما: [2]

- مسؤوليته في التحقق من أن الشركة قد طبقت وبشكل سليم القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها بين المحاسبين والمقبولة قبولا عاما.

مسؤوليته في التحقق من أن النصوص واللوائح والأنظمة والعقود وغيرها من الوثائق التي تنظم أعمال وأنشطة الشركة قد تم مراعاتها وتطبيقها تطبيقا سليما.

2.2 مسؤولية أخلاقية :

لقد نظم المشرع الجزائري في القانون 01/10 المتعلق بتنظيم مهنة المراجعة في المادة 63 وذكر العقوبات التأديبية والتي تسلط على محافظ الحسابات وأحالنا الى تنظيم بخصوص تحديد الأخطاء والعقوبات التي تقابلها لقوله "يتحمل الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد المسؤولية التأديبية أمام اللجان التأديبية للمجلس الوطني

[1] المادة 59، القانون رقم 01/10، مرجع سبق ذكره، ص10.

[2] مرجع وموضوع نفسهما.

للمحاسبة حتى بعد استقالته من مهامه، عن كل مخالفة أو تقصير تقني أو أخلاقي في القواعد المهنية عند ممارسة الوظيفة" [1]

وتتمثل العقوبات التأديبية التي يمكن اتخاذها وفق ترتيبها التصاعدي وحسب خطورتها في:

- الانذار.
- التوبيخ.
- التوقيف المؤقت لمدة أقصاها ستة(06) أشهر.
- شطب اسمه من جدول المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين.

ومن الأسباب التي يتحمل فيها محافظ الحسابات المسؤولية الاخلاقية هي: [2]

- ✓اخفاء المراجع حقائق مادية معينة عرفها عند المراجعة.
- ✓تقديم بيانات مظللة وغير حقيقية.
- ✓اخفاء أي تلاعب أو تحريف في المستندات أو السجلات أو الدفاتر.
- ✓الاهمال أو التقاعس في أداء عمله.
- ✓اذا أبدى رأيا معنيا منافيا للحقيقة للمنافقة أحد المسؤولين.

[1] محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة في التدقيق الشامل، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2007، ص65.

[2] المادة 63، القانون رقم 01/10، مرجع و موضوع نفسهما.

✓اذا لم يتضمن تقريره كل الانحرافات التي كشف عنها.

3.2 المسؤولية المدنية:

حمل المشرع الجزائري محافظ الحسابات المسؤولية المدنية وذلك بتشريعه للمادة 61 من القانون 01/10 المؤرخ بتاريخ 29 جوان 2010 والتي تنص "يعد محافظ الحسابات مسؤولا تجاه الكيان المراقب، عن الاخطاء التي يرتكبها أثناء تأديته مهامه، ويعد متضامنا اتجاه الكيان أو تجاه الغير عن كل ضرر ينتج عن مخالفة أحكام القانون. ولا يتبرأ من مسؤوليته فيما يخص المخالفات التي لم يشترك فيها الا اذا أثبت أنه قام بالمتطلبات العادية لوظيفته وأنه بلغ المجلس الادارة بالمخالفات، وأن تتم معالجتها بصفة ملائمة خلال أقرب اجتماع جمعية عامة بعد اطلاعه عليها، وفي حالة معاينة المخالفة، يثبت أنه أطلع وكيل الجمهورية لدى المحكمة المختصة".[1]

وتتمثل هذه المسؤولية بالنسبة للمراجع في بعض نواحي القصور التي تتعلق بعمل المراجعون أهمها:[2]

- حالة اهمال المراجع في قيامه بأداء عمله وعدم بذل العناية المهنية اللازمة.
- حالة وقوع في بعض الاخطاء أثناء مراجعته.
- عدم قيامه نهائيا بأدائه لعمله.

[1] المادة 63، القانون01/10، مرجع و موضوع نفسهما.

[2] محمد السيد سرايا، مرجع سبق ذكره، ص66.

ولذلك قد يتعرض محافظ الحسابات نتيجة هذا الاهمال للمسؤولية المدنية حيت يسأل عن أي أخطاء يسيرة أو كبيرة وقد يكون عرضة للتحذير أو لفت مما قد يضطره للحرج أمام المسئولين في الشركة.

4.2 المسؤولية الجزائية:

جاء في نص المادة 62 من القانون 01/10 المؤرخ بتاريخ 29 جوان 2010 "يتحمل الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد المسؤولية الجنائية عن كل تقصير في القيام بالتزام قانوني" [1]، وتنحصر هذه المسؤولية في ارتكاب محافظ الحسابات لبعض التصرفات الضارة بمصلحة الشركة عن عمد.

ومن بين هذه التصرفات أو الأفعال التي تترتب عليها المسؤولية الجنائية ما يلي: [2]

- تامر مدقق مع الادارة على توزيع أرباح صورية على المساهمين حتى لا تظهر نواحي القصور والاهمال في ادارة الشركة.
- تامر المدقق مجلس الادارة في مجال اتخاذ قرارات معينة في ظاهرها أنها في مصلحة الشركة ولكن في حقيقتها فيها كل الضرر بمصلحة الشركة والمساهمين.
- اغفال وتغاضي المدقق عن بعض الانحرافات التي ارتكبها بعض المسئولين في الشركة وعدم اظهار تقريره ذلك خوفا على مصلحته الشخصية دون مصلحة باقي الأطراف في الشركة.

[1] المادة 63، القانون رقم 01/10، مرجع سبق ذكره، ص10.

[2] محمد السيد سرايا، مرجع سبق ذكره، ص67.

- الكذب في كتابة تقريره أو في الادلاء بشهادته عند طلبها أمام الجمعية العامة للمساهمين عند مناقشة جوانب هامة وخطيرة بالنسبة لنشاط الشركة ومصالح المساهمين.
- ارتكاب الأخطاء والمخالفات الجسيمة بما يضر بمصالح الشركة ومن ذلك افشاء بعض أسرار الشركة المنافسة لغرض أو لآخر يخص المراجع شخصيا.
- عدم احترام السر المهني للعميل أو للشركة العميلة.

المبحث الثالث: ماهية الأعمال الالكترونية.

المطلب الأول: تعريف الأعمال الالكترونية:

التعريف الأول: الأعمال الالكترونية هي أداء الأعمال باستخدام التقنيات الحديثة وتنطوي على استخدام التكنولوجيا لتعزيز عمليات الشراء أو البيع على الخط وتحسين خدمة العميل وصياغة أوثق العلاقات والارتباطات مع الشركاء الأعمال.[1]

التعريف الثاني: وهي عبارة على متعدد الأوجه والأبعاد بحكم طبيعته المتنوعة وأنماط تطبيقاته المتباينة والمرتبطة بأنشطة تبادل المعلومات التي تتم عبر شبكات الاتصالات، ويتضمن مصطلح الأعمال الالكترونية كل الأنشطة التي تؤدي بطرق سهلة الى السماح لإيجاد الموردين والموزعين ورجال البيع أو تقديم المعلومات والخدمات وتنفيذ الانشطة الخارجية. [2]

المطلب الثاني: أنواع الأعمال الالكترونية: [3]

هنالك عدة أنواع للأعمال الالكترونية ونذكر منها:

[1] محمد سمير أحمد، التسويق الالكتروني، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، الأردن، 2009، ص19_20.

[2] ابراهيم بحقي، دور الأنترنت وتطبيقاته في مجال التسويق، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص33.

[3] د. يوسف أحمد أبو قارة، التسويق الالكتروني، جامعة القدس، أبوديس، دار وائل للنشر، الاردن، عمان الطبعة الثانية.

1. الأعمال الالكترونية التي تستهدف الأسواق الصناعية والتجارية Business-to-Business:

وهي يطلق عليها الأعمال الموجهة للأعمال وهذه الأعمال تعبر عن علاقات الأعمال بين منظمات الأعمال الالكترونية(المسوقة أو المنتجة) من جهة، والمنظمات التي تشتري المنتجات لأغراض عبر الاستهلاك النهائي بل لأغراض التصنيع أو لأغراض اعادة البيع. وهذا النوع يهدف الى تمكين منظمات الأعمال من بناء علاقات متبادلة بينها لتطوير وتعزيز هذه العلاقات.

ان الأعمال الموجهة للأعمال تتضمن جميع الجوانب الأعمال التي تجري بين المنظمات عبر شبكة الانترنت، وهي تحتل جانبا كبيرا من الأعمال الالكترونية، وتلجأ منظمات الأعمال الالكترونية الى استخدام شبكات أخرى تدعم شبكة الانترنت لتسهيل وتعزيز هذا النوع من الاعمال(مثل شبكة اكسترانت Extranet التي تحقق عملية اتصال بين المنظمة وعملائها الكبار والسماسرة والوسطاء....) وهنالك بعض الدراسات الي أشارت الى أن نسبة الأعمال الموجهة للأعمال بلغت في بعض الاوقات خلال التسعينات حوالي 80 بالمائة من حجم الأعمال الالكترونية. غير أنه لا يمكن النظر الى أن هذه النسبة بصورة قاطعة بسبب تغيرها المستمر مع تطور الأشكال الأخرى من الأعمال الالكترونية.

2. الأعمال الالكترونية الموجهة الى المستهلكين النهائيين Business-to-Consumer:

وهي الأعمال التي تواجهها المنظمات الى المستهلكين النهائيين وتتيح لهذه المنظمات تسويق وبيع منتوجاتها للمستهلكين، وتمكن المستهلك من القيام بعمليات التسوق الالكتروني وتصفح المنتجات واصدار أوامر الشراء.

وهذا النوع من الأعمال بدأ يتزايد بصورة مضطرة خلال التسعينات بسبب في استخدام الانترنت.

3. الأعمال الالكترونية مع الحكومة (الادارة العامة):Business-to-Gouvernement:

تتعلق بالتعاملات التي تجري بين المنظمات الأعمال الالكترونية من جهة، والمنظمات والوكالات والهيئات الحكومية من جهة أخرى. وهذه المؤسسات الحكومية قد تكون على المستوى الوطني أو الاقليمي وغيرها.

وهنالك نشاطات كثيرة تندرج ضمن هذا النوع من الأعمال مثل التقديم والمشاركة في العطاءات الحكومية وانتهاز الفرص السوقية لبيع المؤسسات الحكومية أو الشراء منها. ودفع الضرائب المختلفة وتعبئة النماذج الخاصة بالضرائب والجمارك وغيرها من النشاطات.

4. الأعمال الالكترونية بين الحكومة والمواطن (الادارة العامة)-Business-to-Citizen:

هذا النوع يتعلق بالأعمال الالكترونية التي تجري بين المستهلك والمؤسسات الحكومية، وهذا النوع يعبر عن مستوى متقدم من استخدام التعاملات الالكترونية في تسهيل العلاقة بين المواطن(المستهلك) والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة.

ومن الأنشطة التي تقع ضمن هذا التصنيف دفع الضريبة المستحقة وتنفيذ معاملات الضمان الاجتماعي وغيرها عبر الانترنت.

ان تبني هذا النوع من الأعمال ورعايته وتطويره من الدولة هو خطوة مهمة في طريق تحقيق رفاهية المجتمع الحديث، ولتحقيق ذلك تسعى الدولة المهتمة الى توفير البنى التحتية التي تدعم الاستخدامات التجارية والمالية لشبكة الانترنت.

5. الأعمال الالكترونية بين الحكومات:Government-to-Guvernment:

يجري التخطيط لوضع هذه الأعمال موضع التنفيذ في العام 2005.

المطلب الثالث: مزايا الأعمال الالكترونية:

ان ممارسة الأعمال الالكترونية وتسويقها عبر شبكة الانترنت تحقق مزايا متعددة ومن هذه المزايا نذكر منها:

- تحقيق مزايا ومنافع كثيرة للمستهلك (المشتري عبر الانترنت) مثل امكانية الاطلاع السريع على تشكيلة واسعة جدا من السلع والخدمات من جميع أرجاء العالم، بما يلبي المتطلبات الشخصية الى حد عال، وامكانية الحصول على الخدمات بجودة عالية.
- امكانية طرح وتسويق المنتجات التي لا تتوفر على نطاق واسع وعملية تسويق هذه المنتجات النادرة عبر الانترنت تتيح للمستهلك أو المشتري الالكتروني فرصة الوصول اليها وشرائها بصرف النظر عن مكان تواجده.
- تحقيق مزايا متنوعة للمنظمات اذ أن الأعمال الالكترونية تفتح أمام هذه المنظمات فرصا تسويقية واسعة، تصبح قادرة على تحسين وتطوير أداءها التنافسية، وقادرة على تحقيق وفورات في التكاليف.
- تقصير طول سلاسل التوريد أو الغائها، وتحقيق حضور عالمي واسع في الأسواق بسبب قدرة أي مشتري من أي مكان في العالم من التسويق داخل محلات ومخازن هذه المنظمات، كما أن الأعمال الالكترونية عبر الانترنت تؤدي الى تحقيق ذلك في مدة زمنية أقصر وبتكاليف أقل.
- القدرة على التبني الكفء والفاعل لمنهج الاتصال الواسع بسبب القدرة على تحقيق اتصال فاعل ومستمر وشخصي بين المنظمة وزبائنها، أن استخدام هذا المنهج من خلال الأعمال الالكترونية يجعل المنظمة قادرة على تقويم المنتجات بتكاليف

المنتجات النمطية لأسباب كثيرة أهمها ضخامة حجم الأسواق العالمية، وهذا يساعد في تحقيق اقتصاديات الحجم والكلفة.

- قدرة أية منظمة مهما صغر حجمها على الدخول الى الأسواق العالمية والوصول الو المستهلك اذ أن شبكة الانترنت ساعدت في التخلص من الكثير من حواجز الدخول الى الأسواق.
- القدرة على دعم تنفيذ استراتيجية الاعلان وزيادة كفاءتها وفاعليتها من خلال تبني الأساليب الالكترونية الجديدة في الاعلان.

والأعمال الالكترونية تساعد بعض المنتجات التي تحتاج الى بيانات ومعلومات تفصيلية وهي ليست مجرد أداة ووسيلة جديدة للتسوق، انما منهج متكامل للأعمال.[1]

المطلب الرابع: أهداف الأعمال الالكترونية:

تهدف الأعمال الالكترونية الى تحقيق مجموعة من الأهداف ومنها:

- زيادة كفاءة وفاعلية وانتاجية عمليات البيع في جميع مراحل التخطيط والتنفيذ والتقويم والرقابة، وتتحقق كفاءة العمليات من خلال تمكين منضمة الاعمال من القيام بعملياتها المختلفة بأفضل صورة ممكنة، أما الانتاجية فتتحقق من خلال المخرجات (من سلع والخدمات) من خلال أقل قدر ممكن من المدخلات.

[1] ابراهيم عبد السلام، التجارة والأعمال الالكترونية: الموسوعة التعليمة، ماهي الخدمات الكمبيوتر، الاسكندرية، سنة النشر غير مذكورة، ص8.

- العمل على تخفيض التكاليف، فاستخدام المنظمات لمنهج الأعمال الالكترونية يؤدي الى تخفيض تكاليف العمليات التشغيلية والعمليات المالية الى درجة تساعد هذه المنظمات في تحقيق تنافسية من خلال الكلفة.
- انجاز العمليات المتعلقة في أقل وقت ممكن، اذن أن المنهج الأعمال الالكترونية يقود الى تخفيض الوقت اللازم لإنجاز أية عملية تشغيلية أو تسويقية أو عملية بيعية أو مالية، وبذلك فمنهج الأعمال الالكترونية يؤدي الى تحقيق التميز خلال عنصر الزمن.
- تستطيع منظمات الأعمال الاتصال بالزبائن والاجابة والرد على رسائلهم وطلباتهم بصورة سريعة باستخدام البريد الالكتروني فما يميزه هو أنه خدمة تتيح ارسال واستقبال البرامج والأصوات بصورة سريعة جدا وامنة ومجانية نسبيا.
- تمكين منظمة الأعمال من تحقيق الدعم والاسناد المطلوب للمشترين من خلال الانترنت، فالأعمال الالكترونية توفر خدمات أفضل في مجالات السيطرة على المخزون (من خلال التفصيل الالكتروني لنظم الانتاج الحديثة).

زيادة مستوى جودة العمليات، اذ أن تسعى المنظمات من خلال تبني منهج الأعمال الالكترونية الى تعزيز وتكريس مفهوم ادارة الشاملة في جميع عمليات المنظمة. [1]

[1] مرجع ذكر سابقا، ص 33.

الخلاصة:

تلعب مهنة تدقيق الحسابات كغيرها من المهن الحرة دورا كبيرا اتجاه العديد من الأطراف، من خلال مهمتها المتمثلة في زيادة الثقة والمصداقية في القوائم المالية التي افصحت عليها الأنظمة المحاسبية، وكذا الممارسات والمبادلات التجارية بين الأعوان الاقتصاديين. حيث يقوم محافظ الحسابات بمهمة فحص وتدقيق في الحسابات والقواعد المالية بقصد التحقق من تطبيق المبادئ والمعايير المهنية والاجراءات بطريقة سليمة وصحيحة ومتجانسة ، فالغرض من قيامه بذلك هو اعداد تقرير يتضمن رأيه المهني حول القوائم المالية المعدة ليوضع بعد ذلك تحت تصرف مستخدمي هذه القوائم. ومع تطور العالم في الآونة الاخيرة أصبح هنالك غزو للعديد من المستجدات في شتى المجالات الأعمال بصفة عامة والأعمال الالكترونية بصفة خاصة، التي أصبحت ضرورة حتمية في الوقت الحالي لكل من يريد الدخول الى الأعمال الالكترونية، وهذا أدى الى ضرورة ولوج التدقيق الى شبكات المعلومات فقد أصبحت ميزة للعالم الحالي فلا حصر للمستجدات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات الالكترونية.

الفصل الثاني:

أثر الأعمال الالكترونية على تدقيق الحسابات

تمهيد:

لقد كان للأعمال الالكترونية أثرا على عملية التدقيق المحاسبي، ولذلك كان من الضرورة توفر عدة من المتطلبات علمية التي يجب على المدقق معرفتها عند التدقيق في ظل الأعمال الالكترونية حيث من ضروري أن يكون المدقق مؤهلا علميا لمباشرة العمل في هذه الأعمال، كما توجب عليه أيضا التعرف على المخاطر التي تواجه هاته المهنة في ظل المعاملات الالكترونية وأدلة الاثبات واعتمادها الكترونيا.

وفي ظل افتقار مدققي الحسابات في الجزائر الى تكوينهم في تكنولوجيا المعلومات، وجب عليهم الاستعانة بخبراء في هذا المجال كمساعدين في عملية التدقيق لإدلاء بخبراتهم وتقديمها للمدققين حتى تمكنهم من تدقيق الشركات الناشطة في الأعمال الالكترونية.

ومما سبق يكمنا التعرف في هذا الفصل الى:

- **المبحث الأول: علاقة الأعمال الالكترونية بالتدقيق.**
- **المبحث الثاني: جودة تدقيق الحسابات من خلال الأنظمة الالكترونية.**

المبحث الأول: علاقة الأعمال الالكترونية بالتدقيق.

الهدف من هذا المبحث هو التعرف على المتطلبات العلمية التي يجب على المدقق الوفاء بها وابراز المخاطر المواجهة لهذه المهنة في ظل الأعمال الالكترونية، وأدلة الاثبات وكيفية اعتمادها من قبل المدقق في تنفيذ برنامج التدقيق مع عرض مفصل لأهم ما جاء به بيان ممارسة التدقيق الدولي 1013 (التجارة الالكترونية).

المطلب الأول: المتطلبات العلمية لمدقق الحسابات في ظل الأعمال الالكترونية:

يتطلب على مدقق الحسابات حصوله على التأهيل العلمي في تقنيات المعلومات والاتصال لدى العمل في ظل الاعمال الالكترونية وذلك من خلال:[1]

1. ضرورة التزود بالمعرفة التقنية:

لكي يواكب مدقق الحسابات التغيرات الجوهرية في بيئة الأعمال الجديدة في ظل التجارة الالكترونية أصبح الزاما عليه الالمام بالمفاهيم الحديثة المترابطة مع التطور السريع في مجال الأعمال الالكترونية وهي:

- التواقيع الالكترونية الرقمية.
- اتفاقيات تبادل البيانات.
- الترخيص الالكتروني.
- البنية التحتية لمفاهيم الخصوصية العمومية.

[1] صالح حميداتو، مرجع سبق ذكره، ص23.

- رموز العمليات.
- البطاقات الكية.
- نقطة البيع.
- اية رموز أخرى مستحدثة.

كما يتوجب أن على علم ودراية بالتطورات التكنولوجية الحديثة في المجتمع و يواكبها وأن يستفيد من تلك التغيرات في تطوير أدائه وتحسينه حتى يقدم خدمة ذات جودة عالية ومن أهم هذه التطورات والمفاهيم ما يلي:

- ✓ التشغيل الالكتروني للبيانات وصناعة المعلومات.
- ✓ استخدام الأساليب الرياضية والاحصائية في اختيار وتقويم العينة.
- ✓ الجودة الشاملة لخدمة ومراقبة الحسابات.

الاستفادة من شبكات المعلومات العالمية والاقليمية في توصيل المعلومات.

2. الدخول في دورات تدريبية متخصصة:

يتوجب على مدقق الحسابات الدخول في دورات تدريبية في تقنيات المعلومات وذلك من أجل:

- ➢ التعرف على مجالات استخدام تقنيات المعلومات في مراقبة الحسابات.
- ➢ التعرف على كيفية استخدام البرامج الخاصة بتدقيق الحسابات التي يمكن أن يعدها مدقق الحسابات أو الزبون أو البرامج الجاهزة لأغراض التدقيق.

- التعرف على مجالات التطوير مهنة التدقيق في بيئات المعلومات وما ينتج عنها من ظهور خدمات جديدة يمكن أن يقوم بها مدقق الحسابات.

3. مواصلة التعليم المستمر:

يتوجب على مدقق الحسابات مواصلة التعليم المستمر فيما يتعلق باستخدام تقنيات المعلومات في مجالات المحاسبة والتدقيق في سبيل التعرف على أهم التطورات التي تحصل في هذا المجال ولكي لا يكون المدقق بمعزل عنها أي لا يجهلها.[1]

المطلب الثاني: مخاطر مهنة التدقيق وأدلة الاثبات في ظل الأعمال الالكترونية:

تعد مخاطر التدقيق من العوامل الهامة التي يتعين على المدقق أخذها بعين الاعتبار سواء عند اختيار عميل أو عند تخطيط عملية التدقيق أو عند تصميم اجراءات وكذلك عند تجميع الادلة وتقييمها وتكمين هذه المخاطر في أن يبدي المدقق رأيا غير سليم وعلى المدقق أن يتفادى الوقوع في تلك المخاطر.

1. المخاطر التي تواجه مهنة التدقيق في ظل الاعمال الالكترونية:

عرفها المعيار التدقيق الدولي رقم 400 بعنوان (تقدير المخاطر والوقاية الداخلية) بأنها المخاطر التي تؤدي الى القيام المدقق بإجراء غير مناسب عندما تكون البيانات المالية خاطئة بشكل جوهري.[2]

---

[1] مرجع وموضوع نفسهما.

[2] أحمد عبد الله، عمر العمودي، أثر التجارة الالكترونية على المراجعة–دراسة ميدانية في اليمن– أطروحة دكتوراه في المحاسبة، تخصص محاسبة وجباية، جامعة دمشق، سنة2006، ص72.

ونستعرض فيما يلي أهم هذه المخاطر:

1.1 المخاطر الموروثة (المستأصلة): هي عبارة عن أخطاء مادية أو أخطاء الخطر الموروث تتأثر بالخصائص الفريدة لطبيعة أعمال المؤسسة التي تعمل بها فضلا عن طبيعة نظام التشغيل المطبق بها.[1]

2.1 مخاطر الرقابة: ان مخاطر الرقابة هي مخاطر احتمالية، يمكن أن تفشل هذه النشاطات في منع أو كشف الأخطاء المادية في الكشوفات المالية، وأن المدقق لا يستطيع أن يدير هذه المخاطر ولكنه يستطيع فقط أن يقيم نظام الرقابة الداخلية ويقيم احتمالية فشله، حيث تبدأ مهمة المدقق الخارجي لمنع وكشف وتصحيح الأخطاء المحتملة والاحتيالات.[2]

3.1 مخاطر الاكتشاف: وهي المخاطر التي تنشأ عن عجز اجراءات التحقق التي يطبقها المدقق في اكتشاف تحريفات في أرصدة الحسابات أو في فئات المعاملات، وهي مخاطر ناتجة عن فشل اجراءات التدقيق الخارجي في توليد أدلة عن أخطاء ملموسة شرط أنها دخلت في نظام المحاسبة والتي يمنعها أو يكشف عنها أو يصححها جهاز الرقابة الداخلية.[3]

ويمكن تلخيص مخاطر التدقيق في الجدول الاتي:

---

[1] أحمد عبد الله، عمر العمودي، مرجع سبق ذكره، ص72.

[2] صالح حميداتو، مرجع سبق ذكره، ص26.

[3] عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، المراجعة الالكترونية في أسواق المال، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2004، ص92.

الجدول (2-1): مخاطر التدقيق

المخاطر	الطبيعة	المصدر
مخاطر الموروثة ومخاطر الرقابة.	قد تؤدي البيانات المالية الى أخطاء جوهرية.	أهداف/عمليات المؤسسة وتصميم/تنفيذ الادارة لأنظمة الرقابة الداخلية.
مخاطر الاكتشاف.	قد يخفق المدقق في كشف الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية.	طبيعة ومدى الاجراءات التي قام المدقق بتأديتها.

المصدر: Guide to Using ISA in the Audits of Small and medaim sized Entilies.Thard edition. Volum1-care corepts. 2011. P3

من خلال الجدول السابق يبين لنا أن المخاطر الموروثة ومخاطر الرقابة عكس مخاطر الاكتشاف، حيث يكون المدقق هو المسؤول عن أداء عملية جمع الأدلة التي تدير عملية الاكتشاف. وعموما لتقليل من مستوى مخاطر التدقيق يجب على المدقق تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية وحصر مخاطر الاكتشاف، ويمكن تحقيق ذلك من خلال أداء الاجراءات التدقيق التي تستوجب تحويل هذه المخاطر الى المخاطر المقيمة لأخطار الجوهرية على كل من مستوى البيانات المالية ومستوى التوكيد لفئات المعاملات وأرصدة الحسابات والافصاحات.

2. أدلة الاثبات في ظل الأعمال الالكترونية:

1.2 المقصود بأدلة الاثبات في ظل الأعمال الالكترونية:

هي عبارة عن معلومات تم انشاؤها ونقلها ومعالجتها وتسجيلها وحفظها في صورة الكترونية ويعتمد عليها المدقق في دعم الرأي الذي يتوصل اليه في تقرير التدقيق النهائي. وهذه المعلومات لا يمكن الحصول عليها الا من خلال استخدام معدات وتقنيات مناسبة مثل أجهزة الكمبيوتر، وتشمل أدلة الاثبات على السجلات المحاسبية والمستندات الأولية مثل العقود الالكترونية والوثائق المتعلقة بالفوترة والتجهيزات والدفع والمصادقات الالكترونية فقد تكون في شكل نص أو صوت أو فيديو ... الخ.[1]

2.2 امكانية الاعتماد على أدلة الاثبات الالكترونية:

عند تحديد كفاءة وملائمة أدلة الاثبات الالكترونية التي تم جمعها بغض مساعدة المدقق في ابداء الرأي الفني في القوائم المالية، يجب عليه أن يأخذ في اعتباره المخاطر المصاحبة لاستخدام هذا النوع من الأدلة حيث لا يمكن تحديد مدى الكفاية الملائمة من خلال عملية الفحص لدليل الاثبات الالكتروني، كما هو الحال في دليل الاثبات الورقي فطباعة مخرجات المعلومات الالكترونية أو قراءتها من على الشاشة ما هو الا صيغة واحدة ولا يمكن أن تعطي دلالة على منشئ المعلومة أو صلاحيتها كما لا يمكن أن تؤكد اكتمال شمولية المعلومات وبالتالي يجب على المدقق أن يتأكد من أنظمة الرقابة والتقنيات

[1] www.almohaseb1.com/2009/08/elctonic-audit-evidence.html. تاريخ التصفح2022/03/15 على الساعة09:47.

المتعلقة بإنشاء ومعالجة ونقل وحفظ المعلومات الالكترونية كافية حتى يمكن ضمان مصداقية المعلومات.[1]

وفي ظل اعتماد أدلة الاثبات الالكترونية من طرف المدقق يجب الاشارة الى أن هنالك مشاكل تتعلق بهذه الأدلة وهي كالتالي:[2]

- طبيعة المعالجة داخل النظام المعلومات الالكترونية.
- الاحتفاظ بالأدلة الالكترونية لفترة زمنية قصيرة.
- غياب أو ضعف نظام الرقابة الداخلية.
- عدم توافر المستندات ورقية في بعض مراحل النظام الالكتروني.
- التأهيل العلمي والعملي للمدقق.
- ارتفاع تكلفة استخدام الأساليب الالكترونية في التدقيق.
- الاعتماد على الحكم الشخصي.

3. خصائص أدلة الاثبات الالكترونية:

لقد حدد مجمع المحاسبين القانونين الأمريكيين AICPA ضرورة أن تتوفر أدلة الاثبات الخصائص التالية:[3]

[1] نفس المرجع سبق ذكره.

[2] عيسى الزين، أحمد قايد نور الدين، مدى قدرة محافظ الحسابات على مراجعة في ظل نظم المعلومات الالكترونية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد10 ، الجزء الأول، جامعة الوادي، 2017، ص69-70.

[3] صالح حميداتوا، مرجع ذكر سابقا، ص 30.

1.3 الصلاحية: ليكون المستند الالكتروني صحيحا كدليل اثبات يجب أن تتوفر فيها ما يلي:

- ❖ أن يكون أسس بالمستند الورقي: الا أن التوقيع يكون الالكترونيا "مجموعة من الحروف، أو الرموز، أو الاشارات ذات طابع منفرد يسمح بالتحقق من شخصية مرسل المستند عن غيره".
- ❖ تتزايد صلاحية المستند الالكتروني بوجود بصمة الالكترونية، ويقصد بها رقم البريد الذي يحمله المستند المرسل عن طريق شبكة الانترنت الدولية والذي يحدد عنوان مرسل المستند.
- ❖ لكي يكون المستند الالكتروني صالحا يجب أن تكون الكتابة بالشكل الذي يسمح بالتحديد الواضح لأطراف المعاملة التجارية، كما يجب حفظ الكتابة الالكترونية بالشروط والظروف التي تضمن سلامتها وبقائها دون تحريف أو تعديل.
- ❖ وعليه فان صلاحية المستند الالكتروني تعتمد على درجة الاقتناع به، وأن يكون مرتبط بالموضوع قيد التدقيق، وأن يصل الشخص أو أكثر لنفس النتيجة أو الرأي من خلال استخدام نفس المستند الالكتروني.

2.3 الاكتمال: يقصد بالاكتمال أن تكون كافة المستندات الالكترونية الصالحة كافية لتكوين وابداء الرأي فقد يحدث أن تكون المستندات المتوفرة صالحة، لكنها غير كافية، وعدم كفاية أدلة الاثبات يعرض المدقق للمساءلة القانونية باعتبارها دليل اهماله في

ممارسة مهنته، فأدلة الاثبات تعطي أساس منطقي لتكوين رأي موضوعي، بمعنى وجود معلومات قوية بصورة كافية اذا كانت مؤيدة بأدلة اثبات كافية.

3.3 التوثيق المناسب: ويقصد به تحديد الفترة الزمنية التي يتم من خلالها الحصول على أدلة الاثبات في التعاملات الالكترونية وهو الأمر الذي يكتسي أهمية خاصة في ظل تحقيق الصلاحية والاكتمال.[1]

[1] صالح حميداتو، مرجع ذكر سابقا، ص30.

المبحث الثاني: جودة تدقيق الحسابات من خلال الأنظمة الالكترونية.

أصبحت المنظمات الحديثة وفي الوقت الراهن تستخدم تكنولوجيا المعلومات في تسيير أعمالها ومعالجة بياناتها، مما وضع مهنة التدقيق أمام تحدي كبير لتطوير أدواتها وأساليبها لتستمر في تقديم خدمتها بجودة عالية، لذلك قد ظهر مصطلح ما يعرف بالتدقيق الالكتروني.

المطلب الأول: ماهية جودة تدقيق الحسابات في نظم الالكترونية.

1. **مفهوم جودة تدقيق الحسابات:** تعرف بأنها "قدرة العمليات التدقيق على اكتشاف والتقرير عن الاخطاء الجوهرية في القوائم المالية. والحد من عدم تماثل المعلومات بين الادارة والمساهمين".[1]

ان جودة تدقيق الحسابات تعني استقلالية المدقق في الافصاح والتقرير عن الأخطاء والغش مع ضرورة الالتزام بالمعايير المهنية وبقواعد سلوك المهنة من أجل تحقيق المصلحة لجميع مستخدمي قوائم المالية.[2]

2. **أهمية جودة تدقيق الحسابات:** تكمن أهمية جودة تدقيق الحسابات في أنها مطلب الجميع مستخدمي القوائم المالية وذلك للأسباب التالية:[3]

---

[1] يخلف صفية، طرشي محمد، دور تدقيق الالكتروني في تحسين جودة ممارسة مهنة التدقيق الداخلي، جامعة حسيبة بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد2، المجلد السادس، ديسمبر، 2020.

[2] مرجع سبق ذكره.

[3] مرشد عبد المصدر، أثر مخاطر مهنة التدقيق علة جودة التدقيق، ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، جامعة الاسلامية، عزة، 2013، ص44-45.

- يهدف المدقق من تنفيذ عملية التدقيق بأعلى جودة ممكنة الى اضفاء أعلى الدرجات من المصداقية على تقريره.
- تسعى الشركة الى تأكيد تمتع قوائمها المالية بالموثوقية، مما يوجب عليها بالقيام بعملية التدقيق بأعلى مستوى من الجودة.
- ترى المنظمات المهنية أن تنفيذ عملية التدقيق بأعلى مستوى من الجودة يحقق المصلحة لجميع مستخدمي القوائم المالية.
- تمثل جودة تدقيق الحسابات مقياسا لتقييم مكاتب التدقيق في ظل المنافسة الشديدة.

3. العوامل المؤثرة على جودة تدقيق الحسابات:

ونلخصها في عدة نقاط عوامل مرتبطة بمكتب التدقيق وعوامل مرتبطة بعملية التدقيق وعوامل مرتبطة بالأطراف الخارجية.[1]

أ) عوامل مرتبطة بمكتب التدقيق: تلعب مكاتب التدقيق دورا هاما في التأثير على جودة التدقيق ومن ابرز هذه العوامل هي:

– **عامل حجم المكتب التدقيق:** ان مكاتب التدقيق الكبيرة تتمتع بسمعة عالية بسبب قلة أخطائها بالمقارنة بالمكاتب الصغيرة، وبالتالي هنالك علاقة ايجابية بين جودة التدقيق وحجم المكتب التدقيق.

[1] يخلف صفية، طرشي محمد، مرجع سبق ذكره، ص765–766.

- **عامل سمعة مكتب التدقيق:** ويقصد به تداول اسم المكتب بين العملاء، على أنه يقدم خدمات ذات جودة مميزة ومتقنة وسلوك المهنة وآداب المهنة والخبرة الكافية لأعضاء المكتب التدقيق والخبرة في نشاط العمل والاتصالات الجيدة بين أعضاء المكتب والعملاء.

- **عامل المنافسة:** يعتبر من العوامل المؤثرة على جودة التدقيق فعندما يقرر المدقق الدخول في مجال المنافسة لاجتذاب الزبائن، فان ذلك يؤدي الى المنافسة على الأتعاب، وهو ما ينعكس أثره على نوعية عملية التدقيق.

- **عامل الارتباط بمعايير التدقيق المتعارف عليها:** هنالك علاقة وطيدة بين معايير التدقيق المتعارف عليها وجودة التدقيق، فقد أصدر في هذا الصدد المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين نشرة معايير التدقيق رقم 25 والتي تناولت هذه العلاقة، وورد فها أنه يجب على مكاتب التدقيق أن تؤسس سياسات واجراءات لرقابة جودة بحيث توفر ضمانا معقولا عن اتساق أدائها مع معايير التدقيق في كل العمليات التدقيق وأن اجراءات رقابة الجودة قد تؤثر على سلوك عمليات التدقيق التي تؤديها المكاتب التدقيق.

- **عامل طول فترة الارتباط مع الزبون:** تتطلب معرفة متعمقة من المدقق لطبيعة نشاط الزبون والتغيرات المؤثرة عليه، ومن ثم فان فترة الارتباط مع الزبون يجعل المدقق في موقف أفضل من حيث معرفته الجيد بنشاط الزبون، وبالتالي اختصار وقت تنفيذ عملية التدقيق وكفاءة أدائها.

ب) العوامل المرتبطة بفريق عمل التدقيق: يوجد مجموعة من الخصائص لابد من توفرها للحديث عن فريق التدقيق ونذكر منها كما يلي:[1]

- **عامل الاستقلالية والحياد:** التي تعتبر من أهم مقومات مهنة التدقيق، ذلك أنه يشترط ألا يكون للمدقق أية مصالح مادية مع المؤسسة التي يقوم بتدقيقها، وألا يكون أحد أقربائه مصالح من نفس النوع لأن تلك المصالح قد تؤثر على استقلاليته.

- **عامل خبرة فريق العمل:** تؤثر الصفات الشخصية لفريق التدقيق على كفاءة وفاعلية أداء عملية التدقيق، ومن تلك الصفات الخبرة المهنية وتعرف الخبرة بأنها الفترة التي يقضيها الفرد في الوظيفة معينة واكتسابه للمهارات والمعارف المتعلقة بها وتكمن هذه الخبرة في تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق والتقرير عنها بكفاءة.

- **عامل الاشراف على فريق التدقيق:** مفهوم معيار الاشراف والتخطيط المناسب يعتمد على مفهوم العناية المهنية الواجبة' وهذا يتطلب التعاقد على عملية التدقيق في وقت ملائم بالإضافة الى التخطيط المناسب والجيد لإجراءات التدقيق العملية. ويؤثر الاشراف على أداء المهين من مزايا التالية:

- حصول فريق التدقيق على الأدلة الاثبات الكافية التي تفي بغرض التدقيق.
- تخفيض أخطاء السهو في المعاينة والتي يقع فيها المدقق الى أدنى حد ممكن.
- تخفيض أداء المخاطر التدقيق بأنواعها الى أقل ما يمكن.

[1] يخلف صفية، طرشي محمد، مرجع سبق ذكره، ص766-767.

- ترشيد الأحكام الشخصية للمدققين وزيادة دقتها.
- انجاز مهام التدقيق بتكلفة اقل وفي وقت مناسب.

ج) العوامل المرتبطة بالمؤسسة محل التدقيق: هنالك عدة عوامل مرتبطة بالمؤسسة محل التدقيق، نذكر منها:[1]

- **عامل حجم المؤسسة محل التدقيق وقوتها المالية:** يمكن أن يكون لحجم العميل الاثر السلبي على مستوى جودة اداء المدققين، فالمؤسسة ذات حجم الكبير قد تشكل جزءا هاما من ايرادات مكتب التدقيق، وبالتالي فان ذلك يؤثر سلبا على استقلالية المدقق مما ينعكس سلبا على جودة التدقيق، وقد يصل الأمر الى ممارسة ضغوط من قبل العميل تصل الى حد التهديد بتغيير المدقق.

- **عامل تعقد مهام التدقيق:** ان مهمة التدقيق ليست بالمهمة السهلة، لأنها تتطلب الاحاطة بمجموعة من الاجراءات وضبط ميكانزيم العمل من الحيث المحاسبة، والادراك بتفاصيلها واستيعاب المعايير الدولية للتدقيق، حتى يتسنى للمدقق القيام بمهمته بالشكل المتقن مما ينعكس ايجابا على الجودة.

[1] مرجع ذكر سابقا.

المطلب الثاني: ماهية التدقيق الالكتروني للحسابات.

1. مفهوم التدقيق الالكتروني للحسابات:

يقصد به أيضا "عملية تطبيق أي نوع من الأنظمة باستخدام تكنولوجيا المعلومات لمساعدة المدقق في التخطيط والرقابة وتوثيق أعمال التدقيق".[1]

ومن التعاريف السابقة يمكن القول بأن التدقيق الالكتروني هو عملية تطبيق أنظمة التدقيق باستخدام تكنولوجيا المعلومات أي الانتقال من التشغيل اليدوي الى التشغيل الالكتروني من اجل المساهمة في انجاز عملية التدقيق بكفاءة وفاعلية وبأسرع وقت ممكن.

2. أهداف التدقيق الالكتروني للحسابات:

هنالك عدة أهداف للتدقيق الالكتروني للحسابات ونذكر منها:

- وجود تدابير الاحتياطية لحماية الحاسوب، والبرامج، الاتصالات، والبيانات من الوصول غير المفوض والتعديل أو التخريب.
- اعداد البرامج وشرائها بموجب التفويض من قبل الادارة.
- اجراء تعديلات عن البرنامج بموافقة الادارة.
- التحقق من معالجة المعاملات، الملفات والتقارير من سجلات الحاسب بأنها دقيقة وكاملة دون أي نقص.

[1] يخلف صفية، طرشي محمد، مرجع ذكر سابقا، ص768.

- التعاملات مع البيانات الأصلية وفقا لسياسات الادارة المعتمدة.
- التحقق بأن الملفات بيانات الحاسب الالكتروني دقيقة، كاملة وموثوقة.

المطلب الثالث: مدخل التدقيق في الأنظمة الالكترونية.

ان دخول الى عصر التكنولوجيا والتطور الالكتروني ادى بضرورة توجيه التدقيق من النظام اليدوي الى النظام التدقيق الالكتروني حيث أصبح من الضرورة النهوض بعملية التدقيق، قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بتطوير تدقيق البيانات ومعالجتها الكترونيا سنة 1968 ونتيجة عن ذلك تم تشكيل جمعية خاصة بهذه المهمة وسموها اسم جمعية مدققي معالجة البيانات الكترونيا.

ومن هذا المطلب سوف نقوم بعرض مداخل التدقيق في الأنظمة الالكترونية للمعالجة ونذكر منها:

1. مدخل التدقيق حول الحاسوب:

يقوم التدقيق حول الحاسوب على اهتمام وتدقيق المدقق للمدخلات والمخرجات فقط، دون النظر الى ما يجري داخل الحاسوب من عمليات تشغيل البيانات، بافتراض أن الأنظمة الرقابة على التشغيل فعالة ويعد هذا المدخل من أبسط مداخل التدقيق الالكتروني، ولا يحتاج لتكاليف عالية كما أنه لا يحتاج لخبرات ومهارات عالية بالحاسوب الا أنه لا

يعد فعالا في ظل ازدياد اعتماد المؤسسات على استخدام الأنظمة المحوسبة وتعقد طرق تشغيل ومعالجة البيانات، وتنوع طرق الاحتيال وعدم مقدرة هذا المدخل على ضبطها.[1]

- **ايجابياته:**

- بساطة وسهولة وخطوات المتبعة فيه، امكانية أدائه من خلال تدقيق بيانات فعالة، ويتطلب من المدقق قليل من المهارات والتدريب على عمليات الحاسوب بإضافة القليل من المساعدة البسيطة من موظفي قسمي الحسابات ومعالجة البيانات.[2]

- **سلبياته:**

- ارتفاع التكلفة للمؤسسة، حيث يحتاج لوجود عدد من المستندات الوسيطة ويحتاج الى الوقت كبير اذا كانت كمية المخرجات كبيرة، لأنه يهمل استخدام الحاسوب والاستفادة من الايجابيات التي يحققها.

ومن الأساليب المتبعة في عملية التدقيق حول الحاسوب:[3]

- **تدقيق المدخلات:** حيث يقوم المدقق في عملية تدقيق المدخلات من بدايتها الى نهايتها عن طريق الحصول على المستندات الأصلية لهذه العمليات للقيام

[1] زين يونس، كشرود بشير، مرجع ذكر سابقا، ص151.
[2] زين يونس، كشرود بشير، مرجع ذكر سابقا.
[3] مرجع ذكر سابقا.

بمعالجتها يدويا، يعتبر مقارنة بين المعالجة اليدوية الالية للتأكد من صحة المعالجة.

- **تدقيق المخرجات:** يقوم المدقق بعملية تدقيق المخرجات التي تم توصل اليها بالمعالجة الالكترونية مع نتائج بعض العمليات التي تمت معالجة مستنداتها الأصلية يدويا، ويعتبر هذا الأسلوب بمثابة مقارنة بين النتائج في ظل البيئة الالكترونية وبالنتائج في ظل المعالجة اليدوية.

2. مدخل التدقيق من خلال الحاسوب:

حيث يقوم هذا المدخل بافتراض بأن المدخلات كانت صحيحة وكانت عملية المعالجة صحيحة فان المخرجات تكون بالضرورة صحيحة، حيث يعتمد هذا العنصر على ضرورة التأكد من سلامة المدخلات الى الحاسوب اضافة الى التأكد من سلامة المعالجة كذلك والتي لابد أن تتم اجراءاتها بطريقة صحيحة ودقيقة.[1]

ايجابياته:

- يساعد المدقق على اختيار وسائل الرقابة على النظام الإلكتروني بالإضافة الى اختيار امكانية برامج الحاسوب في المعالجة البيانات المحاسبية.
- يساعد المدقق على اجراء اختبارات شاملة لعملية معالجة المعلومات المحاسبية.

[1] زين يونس، كشرود بشير، مرجع ذكر سابقا، ص 152-153.

سلبياته:

- يطلب تخصيص وقت مستقل لاستخدام النظم في معالجة بيانات احالات الاختيارية وأن يتم تعيين عدد من المحاسبين في معالجة البيانات.
- يتطلب من المدقق المتمكن في مهارات ودراية كافية بعمليات الحاسوب والنظم الالكترونية.

ومن الأساليب المتبعة في مدخل التدقيق خلال الحاسوب:

- **البيانات الاختيارية:** تتكون البيانات الاختيارية من مجموعة من البيانات الافتراضية التي يقوم المدقق بإعدادها، ومعالجتها مع برامج المعالجة الخاصة بالمؤسسة وتحت الرقابة، ويتم مقارنة النتائج المستخرجة بالنتائج المحددة مسبقا وذلك بغرض الحكم على مدى وكفاءة عمليات التدقيق.
- **شبكة الاختبارات المكاملة:** تعتمد على استخدام البرامج الأصلية للمعالجة مع بيانات غير حقيقية وهذا الأسلوب هو امتداد لأسلوب البيانات الاختيارية، والفرق بينهما أنه في الاختبارات المتكاملة يقوم المدقق بافتراض وحدة اقتصادية كاملة وبشكل صوري، أما هذا الأسلوب فيعتمد على البيانات متعلقة بمجموعة محدودة من العمليات.

3. مدخل التدقيق باستخدام الحاسوب:

يقوم المدقق تبعا لهذا المدخل بتدقيق الأنظمة الالكترونية بواسطة برامج التدقيق الالكترونية، وهذه البرامج مصممة لتنفيذ عملية التدقيق، وقد تكون هذه البرامج عامة، أي يمكن استخدامها في أية عملية تدقيق.[1]

ايجابياته:

-أن المدقق يستطيع الاستفادة من القدرات الهائلة للحاسوب مما يمكنه من انجاز عمله بسرعة ودقة أكثر من أدائه بالطريقة التقليدية.

سلبياته:

-يحتاج عن هذا النوع كلفة تطبيقه كبيرة جدا على الرغم من امكانية توزيعها عن العمليات التي تستخدم فيها.

ومن ضمن هذه الأساليب المستخدمة في هذا المجال:[2]

- **برامج التدقيق الخاصة:** نتيجة للتطور في نظام المعالجة أصبح من الضرورة على المدقق أن يتابع ويحلل المعلومات المخزنة على صورة لغة الحاسوب، و كان من بين اختبارات المدقق كحل لهذه المشكلة أن يقوم مصممو برامج العميل، أو غيرهم من العاملين بنظام معالجة الحاسوب بكتابة برامج خاصة لتحليل ملفات معلومات

[1] مرجع ذكر سابقا.

[2] مرجع ذكر سابقا.

الحاسوب، وهذه البرامج كما هو واضح مصممة خصيصا لأداء بعض المهام التدقيق الخاصة.

- **برامج التدقيق العامة:** هي برامج يتم تصميمها تسمح للمدقق أن يستخدمها في التدقيق أنواع مختلفة من نظم المعالجة الالكترونية بغض النظر عن نوع التنظيم ، ويقوم بإعداد مثل هذه البرامج العديد من الشركات المحاسبية وموردي البرامج والحاسوب.

الخلاصة:

تواجه مهنة التدقيق تحديات جديدة في التطور التكنولوجي للمعلومات والنمو المتسارع لتكنولوجيا الأعمال، وتشمل هذه التحديات نشر البيانات المالية على الانترنت مما يؤدي الى اضعاف الثقة هذه البيانات المالية حيث تعتمد الشركات على البينات المالية غير المدققة ليتم نشرها على مواقعها الالكترونية أو ربطها بالقوائم المالية. وهذا يؤدي الى تظليل مستخدمي هاته البيانات في اتخاذ قراراتهم، لذلك كان لها تأثير واضح أدى الى تفعيل مؤسسات المحاسبة المهنية الدولية لمواجهة التحديات التالية تعديل وتكييف القوانين والمعايير المهنية لتتكيف مع التغيرات والتطورات في تكنولوجيا المعلومات الحديثة.

وهكذا أصبح المدقق ملزما بالحصول على مؤهل علمي في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكان عليه بالقيام بما يلي التعرف على التطورات التكنولوجية الحديثة ومرافقها لتطوير وتحسين أدائها لتقديم خدمات ترتبط جودة التدقيق في ظل الأعمال الالكترونية بمؤهلات التي حصل عليها المدققون في هذه البيئة.

الفصل الثالث:

الدراسات التطبيقية

تمهيد:

للإلمام بموضوع البحث من الجانب الميداني تم الاعتماد بشكل أساسي على استمارة الاستبيان، التي تعد من أكثر الأدوات ملائمة لإجراء مثل هذه الدراسات، نظرا لتوافقها مع أهداف وموضوع الدراسة المتمثل في تقصي متطلبات تدقيق الحسابات في بيئة الأعمال الالكترونية ، ومن أجل الإلمام بمختلف جوانب الدراسة ارتأينا الاتصال بكل الأطراف ذات العلاقة بالمراجعة الحسابات، من خلال التنويع في أفراد عينة الدراسة، بالاعتماد على استمارة الاستبيان مدعمة بأسلوب المقابلات الشخصية، الذي أصبح الخيار الملائم لقياس درجة تطابق وجهات نظرنا مع مجتمع الدراسة. سنتطرق في هذا الصدد إلى عرض مفصل عن تصميم استمارة الاستبيان بجانبيه العادي عن طريق استلامه باليد مباشرة، والالكتروني عن طريق إرساله عبر البريد الالكتروني على أن تكون جميع الأسئلة المطروحة متفقة فيما بينها ومتسقة مع إشكالية الدراسة.

المبحث الأول: المنهج المتبع في الدراسة.

المبحث الثاني: نتائج الدراسة.

المبحث الأول: المنهج المتبع في الدراسة.

المطلب الأول: دراسات السابقة.

1. **أنور عبيدة، سالمي محمد الدينوري:** " متطلبات مهنة مدقق الحسابات في بيئة التجارة الإلكترونية"– دراسة تحليلية آراء عينة من الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات بالجزائر– 2020.
2. **محمد فواز العميري، إحسان صالح المعتاز:** " أثر التجارة الإلكترونية على تخطيط أعمال التدقيق" دراسة ميدانية على مكاتب التدقيق في المملكة العربية السعودية، 2007.
3. **عصام قريط:** " أثر التجارة الإلكترونية على مراجعة "دراسة تطبيقية لعينة من المدققين السورين"، 2008.

المطلب الثاني: الطرق والاجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية.

سوف نتطرق في هذا المطلب الى ثلاثة فروع.

الفرع الأول: عرض الاستبيان.

وينقسم الى قسمين: مراحل ومحتوى الاستبيان.

أولا: مراحل تصميم الاستبيان.

لقد تم الاعتماد على مجموعة من البيانات ذات العلاقة بموضوع الدراسة وتتمثل في:

استمارة الاستبيان الأداة الرئيسية التي تم الاعتماد عليها في الدراسة لجمع البيانات والمعلومات الرئيسية من الواقع، وهي في أراء وجهات النظر محافظي الحسابات، ومحاسبين معتمدين، وأساتذة أكاديميين حول مشكلة الدراسة. وحت تكون الاستمارة الاستبيان دقيقة ومنظمة في شكلها العلمي من حيث البساطة الوضوح المضمون، فقد تك تصميمها على ثلاث خطوات (مراحل) وهي:

1. **مرحلة التصميم الأولي:** وهي الخطوة الأولى في عملية اعداد الاستبيان، وفيها تم جمع المعلومات والبيانات اعتمادا على الجانب النظري من الدراسة، وذلك حسب استطلاعنا من الدراسات السابقة ومراجعة الأدبيات المنشورة حول متطلبات تدقيق الحسابات في بيئة الأعمال الالكترونية، وبعدها تم صياغة مجموعة من الأسئلة أخذين بعين الاعتبار اشكالية وفرضيات البحث، كما راعينا في اعداد الأسئلة ما يلي:

صياغة الأسئلة بطريقة بسيطة واستعمال اللغة السليمة بالإضافة الى ترتيبها وتسلسلها مع ربطها بأهداف الدراسة الميدانية.

2. **مرحلة اعادة التصميم:** وهي الخطوة الثانية، بحيث قمنا بعرض الاستبيان على مجموعة من الفئة المستهدفة للدراسة (محاسبين، محافظي الحسابات، أساتذة الجامعيين) بغية التأكد من وضوح وفهم الأسئلة من قبلهم.

3. مرحلة التصميم النهائي: وهي الخطوة الأخيرة، بحيث يتم اجراء التعديلات اللازمة بناء على الملاحظات والتوصيات الواردة في المرحلة السابقة، تم تصميم الاستبيان بشكل نهائي، ثم تم توزيعه ونشره على عدة جهات مختصة وطرق أهمها:

- الاتصال أو التسليم المباشر بأفراد العينة عن طرق اجراءات مقابلات خاصة معهم لشرح أهمية ومضمون الاستبيان.
- الاستعانة ببعض زملاء في بعض المناطق.
- ارسال عن طريق البريد الالكتروني لبعض الأساتذة الجامعيين والممتهنين بمهنة محافظ حسابات.

وبهذا تمكنا من ضمان عدد مقبول من الاجابات والبيانات أما ما يخص عملية استرجاع الاستمارات فقد اختلفت تبعا لاختلاف طرق التوزيع.

ثانيا: محتوى الاستبيان.

تضمن الاستبيان مقدمة من أجل تقديم الموضوع المستقصي منهم، وتعريفهم بهدف الأكاديمي وتشجيعهم على المشاركة فيه، لذلك تم تقديم الدراسة على أساس أنها في اطار أكاديمي، كما بينا أن جميع المعلومات التي سيتم الحصول عليها ستحض بالسرية التامة ولن تستخدم الا لأغراض البحث العلمي.

كما احتوى الاستبيان على 4 صفحات تتضمن 20 سؤالا مقسمة الى جزئيين:

- الجزء الأول: يبين البيانات الديمغرافية على أفراد المجتمع، بحيث 5 أسئلة خاصة بالعينة الدراسة، والتي من الممكن أن تساهم في تفسير النتائج.
- الجزء الثاني: احتوى على 30 سؤالا والتي من شأنها أن تعالج مشكلة الدراسة.

1. العينة المختارة: تتمثل العينة المختارة من مجتمع الدراسة فيما يلي:

- عينة من المحاسبين.
- عينة من محافظي الحسابات.
- عينة من أساتذة ذوي الاختصاص في مجال المحاسبة والتدقيق لتدعيم الدراسة.

2. عينة الدراسة:

لم يتم تحديد عينة الدراسة بشكل مسبق قبل توزيع استمارة الاستبيان، حيث قمنا بتوزيع حوالي 62 استمارة بحيث شملت أساتذة ب23 استمارة، ومهنيين (محافظي الحسابات، محاسبين) ب29 استمارة، كما اعتمدنا في عملية التوزيع الاستمارات طريقة استلام المباشر، وكذلك عن طريق البريد الالكتروني بإضافة الى مساعدة بعض الزملاء. وبعد عملية التنظيم، وجد أنه بقي 52 استمارة من مجموع الاستمارات ممثلة عينة الدراسة كما تم اقصاء 10 استمارات، بسبب عدم استلامها نتيجة ضياعها أو نقص في الاجابات.

الجدول رقم (3-1): الاحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان.

البيان	الاستبيان	
	العدد	النسبة المئوية %
عدد الاستمارات المسترجعة	52	%83.87
عدد الاستمارات الملغاة	10	% 16.12
عدد الاستمارات	62	% 100

المصدر: من اعداد الطالب (اعتمادا على الاستبيان)

الفرع الثالث: أدوات الدراسة

قمنا خلال هذه المرحلة بفرز وتحليل الإجابات المتضمنة في الاستمارة ،قصد بناء قاعدة معطيات والتي تتم إعدادها بالاعتماد على برنامج SPSS 23 وهذا بعد استبعاد الاستمارات الملغاة تم تفريغ الإجابات من الاستمارات المعتمدة في شكل جدول مصفوفي يتضمن 20 عمودا و 52 سطرا حيث تم تخصيص خانة لكل جواب في الاستمارة وبهذا حصلنا على قاعد معطيات للاستبيان تتكون من (20*52) والتي تساوي معطيات.

اعتمدنا على مقياس ليكرت الخماسي، المبين في الجدول التالي:

جدول (3-2): ليكارت الخماسي.

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
5	4	3	2	1

5-4.2	4.2-3.4	3.4-2.6	2.6-1.8	1.8-1

المصدر: وليد عبد الرحمن خالد الفرا، تحليل بيانات الاستبيان، ندوة عالمية للشباب السالمي، مصدر مجهول.

بحيث اعتمدنا على الأسلوب الإيجابي لبناء الأسئلة، وهذا لتسهيل عملية إدخال البيانات واجتناب الأخطاء. حيث تم استخدام الوسائل التالية: الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، التكرارات، النسب المئوية، Test Simepl One تم استخدام برنامج الإحصائي (spss).

المبحث الثاني: نتائج الدراسة الميدانية.

المطلب الأول: الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة.

- **توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس**

تتكون عينة الدراسة من 23 فردا منهم35 ذكر و17 إناث حيث يوضح الشكل أدناه، والمتمثل في توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس، إن نسبة الذكور كانت مرتفعة مقارنة بنسبة الإناث حيث بلغت 67.3% في حين قدرت نسبة الإناث ب32.7%.

جدول (3-3): توزيع العينة حسب الجنس.

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكور	35	67,3%
اناث	17	32,7%
المجموع	52	100%

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات Excel.

- **توزيع حسب المسمى الوظيفي :**

من خلال الجدول الخاص بتوزيع العينة حسب متغير المسمى الوظيفي نلاحظ أن عدد افراد العينة من محافظ الحسابات نسبتهم 15.4%أي 8 أفراد من إجمالي العينة، بينما محاسب معتمد نسبتهم 40.4%أي 21 فرد، و أساتذة جامعيين بنسبة 44.23% أي 23 فرد من إجمالي العينة.

الجدول(3-4): توزيع العينة حسب الوظيفة.

الوظيفة	التكرار	النسبة
محافظ الحسابات	29	%55.8
أستاذ جامعي	23	%44.23
المجموع	52	%100

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات Excel.

➢**توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة.**

من خلال الجدول نرى أن عدد أفراد العينة الذين تقل خبرتهم عن 5 سنوات هو 13 فردا أي بنسبة25 % من إجمالي العينة، بينما عدد أفراد العينة الذين تتراوح خبرتهم من 5 الى 10 سنوات هو 23 أفراد أي بنسبة 44.23% بينما الأفراد الذين تتراوح خبرتهم من 11 الى 15 سنة فكان عددهم 8 أفراد أي ما يعادل نسبة 15.38% أما الأفراد الذين تتجاوز خبرتهم 15 سنة فكان عددهم 8 افراد أي ما يعادل نسبة 15.38% من إجمالي العينة.

الجدول(3-5): توزيع العينة حسب الخبرة.

الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من 5سنوات	13	%25
من 5الى 10 سنوات	23	%44.23
من11الى 15 سنة	8	%15.38
من 15 فما فوق	8	%15.38

المجموع	52	%100

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات Excel.

المطلب الثاني: نتائج الاحصاء الوصفي:

من خلال هذا العنصر نحاول وصف وتحليل إجابات عينة الدراسة ، ثم استنتاج اتجاه العينة لكل سؤال من أسئلة الدراسة وهذا بالاعتماد على مقياس ليكارت.

المحور الأول: توفير الكفاءة العلمية والعملية للمدقق الداخلي لتدقيق الحسابات في بيئة الأعمال الإلكترونية.

الجدول (3-6): توفير الكفاءة العلمية والعملية للمدقق الداخلي لتدقيق الحسابات في بيئة الأعمال الإلكترونية.

	ليكارت					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة			
أن يكون لدى المدقق معرفة كافية عن تكنولوجيا المعلومات والانترنت	0	2	2	36	12	4.12	0.64	موافق بشدة
	0	3.8	3.8	69.2	23.1			
التكوين المستمر للمدقق لزيادة معرفته عن التقنيات الحديثة للأعمال الإلكترونية	1	9	8	24	10	3.63	1.04	موافق
	1.9	17.3	15.4	46.2	19.2			

القدرة على تحديد أماكن الخطر التي تعيقه في ظل الأعمال الإلكترونية وإجراءات الرقابة لمواجهتها	1	1	12	20	18	0.91	موافق
	1.9	1.9	23.1	38.5	34.6	4.02	
القدرة على تحديد ومعرفة التقنيات التي تحتاج إلى الاستعانة بخبير في المعلوماتية	1	5	18	11	17	1.08	موافق
	1.9	9.6	34.6	21.2	32.7	3.73	
التكوين المستمر للمدقق لزيادة معرفته عن التقنيات الحديثة للأعمال الإلكترونية	0	5	6	21	20	0.94	موافق
	0	9.6	11.5	40.4	38.5	4.08	
المجموع				%69.2	%23.1	4.12	

المصدر: اعداد الطالب بناءا على مخرجات spss.

مناقشة النتائج:

السؤال الأول: نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة أجابوا موافق بشدة بنسبة69.2% و23.1% على التوالي أن يكون لدى المدقق معرفة كافية عن تكنولوجيا المعلومات والانترنت، أما بالنسبة للذين أجابوا بغير موافق ومحايد يمثلون نسبة 3.8% و3.8% على التوالي، كما نلاحظ عدم وجود اجابات بغير موافق بشدة. ومن الملاحظات السابقة نجد أن معظم الاجابات تتمركز حول الاجابتين موافق وموافق بشدة، وبالنظر الى المتوسط

الحسابي 4.12 وهو يعبر عن الفئة الرابعة وهو يدل على الاتجاه العام لرأي العينة الذي يتمحور حول العبارة الرابعة موافق، أما الانحراف المعياري 0.64 فيدل على عدم وجود تباين كبير في الاجابات.

السؤال الثاني: نلاحظ أن نسبة 46.2% من افراد العينة يرون أن التكوين المستمر للمدقق لزيادة معرفته عن التقنيات الحديثة للأعمال الإلكترونية، ونسبة19.2% وافقوا بشدة على هذه العبارات أما بالنسبة لإجابات محايد وغير موافق وغير موافق بشدة كانت بنسبة ضعيفة 15.4% 17.3% 1.9% على التوالي، ومن الملاحظات السابقة نجد أن معظم الاجابات تتمركز حول الاجابة موافق وبالنظر الى المتوسط الحسابي 3.63 وهو يعبر عن الفئة الرابعة من مقياس ليكارت الخماسي ما يدل على الاتجاه العام لرأي العينة الذي يتمحور حول العبارة الرابعة موافق، أما الانحراف المعياري 1.04 فيدل على عدم وجود تباين كبير في الاجابات.

السؤال الثالث: نلاحظ أن أغلبية الأفراد أجابوا بموافق وموافق بشدة بنسبة تصل الى 38.5% و 34.6% على التوالي مما يعني أن القدرة على تحديد أماكن الخطر التي تعيقه في ظل الأعمال الإلكترونية وإجراءات الرقابة لمواجهتها، أما بالنسبة الى الذين أجابوا بمحايد بلغت نسبتهم 23.1% وبالنسبة لإجابة بغير موافق وغير موافق بشدة كانت نسبة ضعيفة 1.9% و 1.9% على التوالي، ومن الاجابات السابقة نجد أن معظم الاجابات تتمركز حول الاجابتين موافق وموافق بشدة، وبالنظر الى المتوسط الحسابي 4.02 وهو

يعبر عن الفئة الرابعة من مقياس ليكارت الخماسي وهو ما يدل على الاتجاه العام العينة بموافق، أما الانحراف معياري قد بلغ 0.91 فيدل على عدم وجود تباين كبير في الاجابات.

السؤال الرابع: نلاحظ أن القدرة على تحديد ومعرفة التقنيات التي تحتاج إلى الاستعانة بخبير في المعلوماتية، أعلى نسبة كانت للإجابتين محايد وموافق بشدة بنسبة34.6% و 32.7% على التوالي، أما بالنسبة الى الذين أجابوا بموافق كانت 21.2% أما بالنسبة للإجابتين غير موافق وغير موافق بشدة بنسبة 9.6% و 1.9% على التوالي وهي نسبة قليلة جدا، من خلال الاجابات نلاحظ أن هنالك تناقض في الاجابات وهذا راجع لعدم فهم أفراد العينة للعبارة، وبالنظر الى المتوسط الحسابي 3.73 وهو ما يعبر عن الفئة الرابعة من مقياس ليكارت خماسي وهو ما يدل على الاتجاه العام للعينة وهو الاتجاه موافق، أما الانحراف معياري 1.08 فيدل على عدم وجود تباين كبير في الاجابات.

السؤال الخامس: نلاحظ أن أغلبية الأفراد التكوين المستمر للمدقق لزيادة معرفته عن التقنيات الحديثة للأعمال الإلكترونية، بنسبة40.4% و 38.5% بموافق بشدة أما بالنسبة للأجوبة الثانية محايد وغير موافق فكانت على التوالي بنسبة 11.5% و 9.6% ونلاحظ عدم وجود اجابة بغير موافق بشدة، من خلال الملاحظات نجد أن أغلبية الأفراد تتمركز اجابتهم حول موافق وموافق بشدة وبالنظر الى المتوسط الحسابي 4.08 وهو ما

عن الفئة الرابعة من مقياس ليكارت الخماسي وهو ما يدل على الاتجاه العام للعينة وهو الاتجاه موافق، وأما الانحراف المعياري 0.94 فيدل على عدم وجود تباين كبير في الاجابات.

ومنه نستنتج من خمس الأسئلة الأولى أن نسبة 69.2% و23.1% هما الفئة المبحوثة التي أجابت على الموافقة على التوالي 69.2% و23.1% موافق بشدة، مما يؤكد أن هنالك فرق جوهري بين التدقيق الداخلي و التدقيق الخارجي مما يؤكده الوسط الحسابي المرجح أن العبارة أقوى يمكن ادراجها في الجدول وهي 4.12.

المحور الثاني: متطلبات تدقيق الحسابات في بيئة الأعمال الإلكترونية من الناحية القانونية.

الجدول (3-7): متطلبات تدقيق الحسابات في بيئة الأعمال الإلكترونية من الناحية القانونية.

	ليكارت					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة			
يتوفر لدى المدقق الداخلي معرفة كافية في تحديد المعايير الأساسية التشريعية والقانونية فيما يتعلق	0	3	4	17	28	4.35	0.86	موافق بشدة
	0	5.8	7.7	32.7	53.8			

بالأعمال الإلكترونية.							
مواكبة المدقق للتطورات المتسارعة في التشريعات القانونية المتعلقة بالأعمال الإلكترونية	1	1	11	28	11	3.90	0.82	موافق
	1.9	1.9	21.2	53.8	21.2			
يلتزم المدقق بالتشريعات والقوانين الدولية الخاصة بتطبيقات المعارف الإلكترونية.	1	10	12	23	6	3.67	1.09	موافق
	1.9	19.2	23.1	44.2	11.5			
يلتزم المدقق ببيانات العميل من النواحي القانونية.	2	6	19	20	5	3.92	1.13	موافق
	3.8	11.5	36.5	38.5	9.6			
يلتزم المدقق بالتشريعات والقوانين اللازمة لتنفيذ الأعمال الإلكترونية ضمن نطاق القانون الجزائري	0	1	11	26	14	3.90	0.74	موافق
	0	1.9	21.5	50	26.9			
المجموع			%53.8	%32.7		4.4		

المصدر: اعداد الطالب بناءا على مخرجات spss.

مناقشة النتائج:

السؤال السادس: 53.5% من الأفراد العينة موافقتهم بشدة على أن يتوفر لدى المدقق الداخلي معرفة كافية في تحديد المعايير الأساسية التشريعية والقانونية فيما يتعلق بالأعمال الإلكترونية، أما النسبة الثانية 32.1% من أفراد العينة موافقون على العبارة، و7.7% من المستجوبين محايدون في الاجابة على هذا السؤال، وأخيرا 5.8% أي 3 أفراد فقط غير موافقون على السؤال، كما نلاحظ عدم وجود أي اجابة مدرجة في خانة غير موافق بشدة، وبالنظر الى المتوسط الحسابي 4.35 وهو يعبر عن الفئة الخامسة من مقياس ليكارت الخماسي وهو ما يدل على الاتجاه العم لعينة الدراسة المتمركزة حول الاجابة الخامسة موافق بشدة والقريب من الاجابة الرابع موافق، أما الانحراف المعياري0.86 فيدل على عدم وجود تباين كبير في الاجابات، حيث أجاب بحوالي86.5% على الاجابتين الخامسة والرابعة.

السؤال السابع: نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 53.8% من أفراد العينة موافقتهم على أن مواكبة المدقق للتطورات المتسارعة في التشريعات القانونية المتعلقة بالأعمال الإلكترونية، أما النسبة الثانية من أفراد العينة موافقون بشدة ومحايدون على التوالي بنسبة21.2% على العبارة، وأما بالنسبة للذين أبدوا بغير موافق و غير موافق بشدة يمثلون نسبة قليلة 1.9% على التوالي على هذا السؤال، وبالنظر الى متوسط الحسابي3.90 وهو يعبر عن الفئة الرابعة من مقياس ليكارت الخماسي وهو ما يدل على

الاتجاه العام للعينة الدراسة المتمركز حول الاجابة الرابعة موافق، وأما الانحراف المعياري 0.82 فيدل على عدم وجود تباين كبير في الاجابات.

السؤال الثامن: 44.2% من أفراد العينة موافقتهم على أن يلتزم المدقق بالتشريعات والقوانين الدولية الخاصة بتطبيقات المعارف الإلكترونية، أما النسبة الثانية 23.1% من أفراد العينة موافقون بشدة على العبارة، و1.9% من المستجوبين غير موافقون في الاجابة على هذا السؤال، 11.5% من أفراد العينة محايدون على أن تكلفة تدقيق الالكتروني أقل من التدقيق التقليدي، كما نلاحظ أن فرد فقط غير موافق بشدة على السؤال بنسبة1.9%، وبالنظر الى متوسط حساب 3.67 وهو يعبر عن الفئة الرابعة من مقياس ليكارت الخماسي وهو ما يدل على الاتجاه العام لعينة الدراسة المتمركز حول الاجابة الرابعة موافق، وأما الانحراف المعياري 1.09 فيدل على عدم وجود تباين كبير في الاجابات.

السؤال التاسع: نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 38.5% موافقون على أن يلتزم المدقق ببيانات العميل من النواحي القانونية، أما النسبة الثانية 36.5% من أفراد العينة موافقون بشدة على العبارة، و11.5% من أفراد العينة غير موافقون في الاجابة على هذا السؤال، و9.6% محايدون على السؤال، ونلاحظ 3.8% أي فردين من العينة غير موافقون بشدة، وبالنظر الى المتوسط الحسابي 3.92 وهو يعبر عن الفئة الرابعة من مقياس ليكارت الخماسي وهو ما يدل على الاتجاه العام لعينة الدراسة المتمركز حول

الاجابة الرابعة موافق، أما الانحراف معياري 1.13 فيدل على عدم وجود تباين كبير في الاجابات، حيث أجاب بحوالي57% من الاجابتين الخامسة والرابعة.

السؤال العاشر: 50% من أفراد العينة موافقون على أن يلتزم المدقق بالتشريعات والقوانين اللازمة لتنفيذ الأعمال الإلكترونية ضمن نطاق القانون الجزائري، أما النسبة الثانية 26.9% من أفراد العينة محايدون على العبارة، و21.5% من العينة موافقون بشدة في الاجابة على هذا السؤال، وأخيرا 1.9% أي فرد واحد من العينة غير موافق، وكما نلاحظ عدم وجود أي اجابة مدرجة في خانة غير موافق بشدة على هذه العبارة، وبالنظر الى متوسط حساب 3.90 وهو يعبر عن الفئة الرابعة من مقياس ليكارت الخماسي وهو ما يدل على الاتجاه العام لعينة الدراسة المتمركز حول الاجابة الرابعة موافق، وأما الانحراف معياري 0.74 فيدل على عدم وجود تباين كبير في الاجابات.

ومنه نستنتج من خمس الأسئلة الثانية أن نسبة 32.7% و 53.8% هما الفئة المبحوثة التي أجابت على الموافقة على التوالي 32.7% موافق و 53.8% موافق بشدة، مما يؤكد يجب على المدقق أن يكون بدراية كاملة حول طريقة استخدام الحاسوب والبرامج المستخدمة للتدقيق مما يؤكد الوسط الحسابي المرجح أن العبارة أقوى عبارة يمكن ادراجها في الجدول وهي 4.4.

المحور الثالث: متطلبات تدقيق الحسابات في بيئة الأعمال الإلكترونية من الناحية الأمنية.

الجدول (3-8): متطلبات تدقيق الحسابات في بيئة الأعمال الإلكترونية من الناحية الأمنية

	ليكارت					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة			
يتوفر لدى المدقق أسالب مناسبة للتخفيف من التهديدات الخارجية التي تواجه نظم العمليات الأعمال الإلكترونية.	1	4	18	20	9	3.62	0.86	موافق
	1.9	7.7	34.6	38.5	17.3			
لدى المدقق شبكة اتصال فعالة مع العملاء الأخرى تتيح تبادل المعلومات فيما بين العملاء	1	10	6	20	15	3.73	1.14	موافق
	1.9	13.5	9.6	38.5	36.5			
يجب على المدقق أن يوفر على نظام خاص يحدد صلاحيات الدخول للنظم الأعمال الإلكترونية والبيانات والتطبيقات.	1	4	18	20	9	3.62	0.86	موافق
	1.9	7.7	34.6	38.5	17.3			
يوفر المدقق لعملائه عناصر الثقة والأمن	5	14	20	7	6	2.90	1.12	محايد
	9.6	26.9	38.5	13.5	11.5			

الكافية لتعامل مع العمليات الإلكترونية.							
تساهم الأعمال الإلكترونية في زيادة مخاطر التشغيل وتخفيض مدى القدرة على الحفاظ على أمن النظم المحاسبية	0	4	7	25	16	4.02	0.87	موافق بشدة
	0	7.7	13.5	48.1	30.8			
المجموع				%48.1	%30.8	4.02		

المصدر: اعداد الطالب بناءا على مخرجات spss.

مناقشة النتائج:

السؤال الحادي عشر: نلاحظ أن أعلى نسبة كانت لإجابة موافق بنسبة 38.5% أي يتوفر لدى المدقق أساليب مناسبة للتخفيف من التهديدات الخارجية التي تواجه نظم العمليات الأعمال الإلكترونية، وتليها نسبة 17.3% للإجابات بموافق بشدة، أما النسبة الثالثة كانت لإجابة غير موافق بنسبة 7.7% ومحايد 34.5% وغير موافق بنسبة 1.9% من خلال الملاحظات نلاحظ أن الاجابات تتمركز حول الاجابة موافق، وبالنظر للمتوسط الحسابي 3.62 وهو يعبر عن الفئة الرابعة من مقياس ليكارت الخماسي وهو ما يدل على الاتجاه العام لرأي العينة، وأما الانحراف معياري 0.86 فيدل عدم وجود تباين كبير في الاجابات.

السؤال الثاني عشر: 38.5% أعلى نسبة كانت للإجابة موافق أي أن الأفراد يرون لدى المدقق شبكة اتصال فعالة مع العملاء الأخرى تتيح تبادل المعلومات فيما بين العملاء، وتليها نسبة 28.8% للإجابات بموافق بشدة، أما النسبة الثالثة كانت للإجابة غير موافق بنسبة 19.2% ومحايد 11.5% وغير موافق بنسبة 1.9% من خلال الملاحظات نلاحظ أن الاجابات تتمركز حول الاجابة موافق، وبالنظر للمتوسط الحسابي 3.73 وهو يعبر عن الفئة الرابعة من مقياس ليكارت الخماسي وهو ما يدل على الاتجاه العام لرأي العينة، وأما الانحراف المعياري 1.14 فيدل على عدم وجود تباين كبير في الاجابات.

السؤال الثالث عشر: نلاحظ من خلال الجدول أن يجب على المدقق أن يوفر على نظام خاص يحدد صلاحيات الدخول للنظم الأعمال الإلكترونية والبيانات والتطبيقات، بنسبة38.5% وافقوا تليها نسبة 34.6% محايدون لهذه الفكرة ثم تأتي نسبة 17.3% اجابوا بموافق بشدة ثم النسبتين الأخيرتين7.7% و 1.9% كانت اجابتهم غير موافق وغير موافق بشدة على التوالي، من خلال الملاحظات نرى أن معظم الاجابات تتمركز حول موافق ومحايد، وبالنظر المتوسط الحسابي 3.62 وهو يعبر عن الفئة الرابعة من سلم ليكارت الخماسي وهو يدل على الاتجاه العام لرأي العينة بموافق وأما الانحراف المعياري0.86 فيدل على عدم وجود تباين كبير في الاجابات.

السؤال الرابع عشر: نلاحظ أن نسبة 38.5% من أفراد العينة محايدون لفكرة أن يوفر المدقق لعملائه عناصر الثقة والأمن الكافية لتعامل مع العمليات الإلكترونية، أما

النسبة الثانية فكانت 26.9% لم يوافقوا عليها وتليها نسبة موافق و موافق بشدة ب13.5% و 11.5% على التوالي والنسبة الأخيرة 9.6% فكانت للإجابة بغير موافق بشدة وهي نسبة قليلة، من خلال الملاحظات نلاحظ أن الاجابات تتمركز حول الاجابة محايد، وبالنظر الى المتوسط الحسابي 2.90 وهو يعبر عن الفئة الثالثة من سلم ليكارت الخماسي وهو ما يدل على الاتجاه العام لرأي العينة بمحايد، وأما الانحراف المعياري 1.12 فيدل على عدم وجود تباين كبير في الاجابات.

السؤال الخامس عشر: نلاحظ أن الأفراد العينة يرون أن تساهم الأعمال الإلكترونية في زيادة مخاطر التشغيل وتخفيض مدى القدرة على الحفاظ على أمن النظم المحاسبية، نظرا لإجابتهم بموافق وموافق بشدة بنسبة على التوالي 48.1% و 30.8% أما النسبة الثانية فكانت ضعيفة بنسبة 13.5% و 7.7% لمحايد وغير موافق على التوالي، ونلاحظ عدم وجود اجابات بغير موافق بشدة، من خلال الملاحظات نلاحظ أن الاجابات تتمركز حول الاجابة موافق، وبالنظر للمتوسط الحسابي 4.02 وهو يعبر عن الفئة الرابعة من مقياس ليكارت الخماسي وهو ما يدل على الاتجاه العام لرأي العينة، وأما الانحراف المعياري 0.87 فيدل على عدم وجود تباين كبير في الاجابات.

ومنه نستنتج من خلال الخمس الأسئلة الأخيرة أن الفئة المبحوثة التي أجابت على موافق 48.1% و 30.8% موافق بشدة، مما يؤكد أن الأعمال الالكترونية تقوم على فكرة أتمته

الأداء في التعاملات وتقديم الخدمات على اختلاف أنواعها. مما يؤكده الوسط الحسابي المرجح أن العبارة أقوى عبارة يمكن ادراجها في الجدول هي 4.02.

المحور الرابع: متطلبات تدقيق الحسابات في بيئة الأعمال الالكترونية من ناحية الادارية.

الجدول (3-9): متطلبات تدقيق الحسابات في بيئة الأعمال الالكترونية من ناحية الادارية

	ليكارت					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة			
يؤدي إدخال عمليات الأعمال الالكترونية في نظام المعلومات المحاسبي إلى إنشاء قسم تدقيق داخلي تتصف بالنزاهة ودقة التخصص.	0	2	2	36	12	4.12	0.64	موافق بشدة
	0	3.8	3.8	69.2	23.1			
يتوفر لدى المدقق خبرة إدارية كافية للدخول في الأعمال الإلكترونية.	1	9	8	24	10	3.63	1.04	موافق
	1.9	17.3	15.4	46.2	19.2			
لدى المدقق كفاءات وخبرات قادرة على التعامل مع متطلبات العمل الالكتروني.	1	1	12	20	18	4.02	0.91	موافق
	1.9	1.9	23.1	38.5	34.6			

يلتزم المدقق في عملية التدقيق للجوانب الأساسية لعمليات رقابة.	1 1.9	5 9.6	18 34.6	11 21.2	17 32.7	3.73	1.08	موافق
يلتزم المدقق بتدريب وتأهيل لمواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة.	0	5	6	21	20	4.08	0.94	موافق
	0	9.6	11.5	40.4	38.5			
المجموع				%69.2	%23.1	4.12		

المصدر: اعداد الطالب بناءا على مخرجات spss.

مناقشة النتائج:

السؤال السادس عشر: نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة أجابوا موافق بشدة بنسبة69.2% و23.1% على التوالي معا يؤكد أن أن يكون لدى المدقق معرفة كافية عن تكنولوجيا المعلومات والانترنت، أما بالنسبة للذين أجابوا بغير موافق ومحايد يمثلون نسبة 3.8% و3.8% على التوالي، كما نلاحظ عدم وجود اجابات بغير موافق بشدة. ومن الملاحظات السابقة نجد أن معظم الاجابات تتمركز حول الاجابتين موافق وموافق بشدة، وبالنظر الى المتوسط الحسابي 4.12 وهو يعبر عن الفئة الرابعة وهو يدل على الاتجاه العام لرأي العينة الذي يتمحور حول العبارة الرابعة موافق، أما الانحراف المعياري 0.64 فيدل على عدم وجود تباين كبير في الاجابات.

السؤال السابع عشر: نلاحظ أن نسبة 46.2% من افراد العينة يرون أن هنالك مشكلات ومعوقات تؤثر على مدقق الحسابات عند القيام بمسؤوليته المهنية ونسبة19.2% وافقوا بشدة على هذه العبارات أما بالنسبة لإجابات محايد وغير موافق وغير موافق بشدة كانت بنسبة ضعيفة 15.4% 17.3% 1.9% على التوالي، ومن الملاحظات السابقة نجد أن معظم الاجابات تتمركز حول الاجابة موافق وبالنظر الى المتوسط الحسابي 3.63 وهو يعبر عن الفئة الرابعة من مقياس ليكارت الخماسي ما يدل على الاتجاه العام لرأي العينة الذي يتمحور حول العبارة الرابعة موافق، أما الانحراف المعياري 1.04 فيدل على عدم وجود تباين كبير في الاجابات.

السؤال الثامن عشر: نلاحظ أن أغلبية الأفراد أجابوا بموافق وموافق بشدة بنسبة تصل الى 38.5% و 34.6% على التوالي مما يعني أن المدقق الخارجي ملتزم بالإجراءات المطلوبة لتنفيذ عملية التدقيق حسب المعايير، أما بالنسبة الى الذين أجابوا بمحايد بلغت نسبتهم 23.1% وبالنسبة لإجابة بغير موافق وغير موافق بشدة كانت نسبة ضعيفة 1.9% و 1.9% على التوالي، ومن الاجابات السابقة نجد أن معظم الاجابات تتمركز حول الاجابتين موافق وموافق بشدة، وبالنظر الى المتوسط الحسابي 4.02 وهو يعبر عن الفئة الرابعة من مقياس ليكارت الخماسي وهو ما يدل على الاتجاه العام العينة بموافق، أما الانحراف معياري قد بلغ 0.91 فيدل على عدم وجود تباين كبير في الاجابات.

السؤال التاسع عشر: نلاحظ أن أعلى نسبة كانت للإجابتين محايد وموافق بشدة بنسبة34.6% و 32.7% على التوالي، أما بالنسبة الى الذين أجابوا بموافق كانت 21.2% أما بالنسبة للإجابتين غير موافق وغير موافق بشدة بنسبة 9.6% و 1.9% على التوالي وهي نسبة قليلة جدا، من خلال الاجابات نلاحظ أن هنالك تناقض في الاجابات وهذا راجع لعدم فهم أفراد العينة للعبارة، وبالنظر الى المتوسط الحسابي 3.73 وهو ما يعبر عن الفئة الرابعة من مقياس ليكارت خماسي وهو ما يدل على الاتجاه العام للعينة وهو الاتجاه موافق، أما الانحراف معياري 1.08 فيدل على عدم وجود تباين كبير في الاجابات.

السؤال العشرون: نلاحظ أن أغلبية الأفراد وافقوا على أنه يجب على المدقق الخارجي الأخذ بعين الاعتبار الطريقة المتبعة في معالجة البيانات مما يؤدي الى جودة تنفيذ عملية التدقيق بنسبة40.4% و 38.5% بموافق بشدة أما بالنسبة للأجوبة الثانية محايد وغير موافق فكانت على التوالي بنسبة 11.5% و 9.6% ونلاحظ عدم وجود اجابة بغير موافق بشدة، من خلال الملاحظات نجد أن أغلبية الأفراد تتمركز اجابتهم حول موافق وموافق بشدة وبالنظر الى المتوسط الحسابي 4.08 وهو ما عن الفئة الرابعة من مقياس ليكارت الخماسي وهو ما يدل على الاتجاه العام للعينة وهو الاتجاه موافق، وأما الانحراف المعياري 0.94 فيدل على عدم وجود تباين كبير في الاجابات.

ومنه نستنتج من خمس الأسئلة الأولى أن نسبة 69.2% و23.1% هما الفئة المبحوثة التي أجابت على الموافقة على التوالي 69.2% و23.1% موافق بشدة، مما يؤكد أن هنالك فرق جوهري بين التدقيق الداخلي و التدقيق الخارجي مما يؤكده الوسط الحسابي المرجح أن العبارة أقوى يمكن ادراجها في الجدول وهي 4.12.

المحور الخامس: متطلبات تدقيق الحسابات في بيئة الأعمال الالكترونية من الناحية التكنولوجية .

الجدول (3–10): متطلبات تدقيق الحسابات في بيئة الأعمال الالكترونية من الناحية التكنولوجية .

	ليكارت					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة			
يستخدم المدقق أجهزة إلكترونية بالشكل الذي يؤدي إلى التخلص من المعاملات الورقية.	1	4	18	20	9	3.62	0.86	موافق
	1.9	7.7	34.6	38.5	17.3			
يتوفر لدى المدقق الداخلي دراية كافية في طبيعة عمل التطبيقات الإلكترونية ومدى جاهزيتها.	1	10	6	20	15	3.73	1.14	موافق
	1.9	13.5	9.6	38.5	36.5			

يلتزم المدقق بمتابعة التطورات التي تطرأ على المعدات والبرمجيات والتقنيات الخاصة بالأعمال الإلكترونية.	1	4	18	20	9	3.62	0.86	موافق
	1.9	7.7	34.6	38.5	17.3			
يتوفر لدى المدقق بنية تحتية (تقنية، المعلومات، الكوادر، المؤهل) فعالة لممارسة أنشطة الأعمال الإلكترونية.	5	14	20	7	6	2.90	1.12	محايد
	9.6	26.9	38.5	13.5	11.5			
تسمح البرمجيات المتوفرة حاليا من إجراء عملية التدقيق بشكل مستمر.	0	4	7	25	16	4.02	0.87	موافق بشدة
	0	7.7	13.5	48.1	30.8			
المجموع				%48.1	%30.8	4.02		

المصدر: اعداد الطالب بناءا على مخرجات spss.

مناقشة النتائج:

السؤال الواحد والعشرون: نلاحظ أن أعلى نسبة كانت لإجابة موافق بنسبة 38.5% أي أن تقرير المدقق في ظل الأعمال الالكترونية يكون أكثر كفاءة مقارنة بالطرق التقليدية وتليها نسبة 17.3% للإجابات بموافق بشدة، أما النسبة الثالثة كانت لإجابة غير موافق بنسبة 7.7% ومحايد 34.5% وغير موافق بنسبة 1.9% من خلال الملاحظات نلاحظ أن

الاجابات تتمركز حول الاجابة موافق، وبالنظر للمتوسط الحسابي 3.62 وهو يعبر عن الفئة الرابعة من مقياس ليكارت الخماسي وهو ما يدل على الاتجاه العام لرأي العينة، وأما الانحراف معياري 0.86 فيدل عدم وجود تباين كبير في الاجابات.

السؤال الثاني والعشرون: 38.5% أعلى نسبة كانت للإجابة موافق أي أن الأفراد يرون أن نظم الأعمال الالكترونية تساعد على حماية البيانات وعدم التلاعب بها. وتليها نسبة 28.8% للإجابات بموافق بشدة، أما النسبة الثالثة كانت للإجابة غير موافق بنسبة 19.2% ومحايد 11.5% وغير موافق بنسبة 1.9% من خلال الملاحظات نلاحظ أن الاجابات تتمركز حول الاجابة موافق، وبالنظر للمتوسط الحسابي 3.73 وهو يعبر عن الفئة الرابعة من مقياس ليكارت الخماسي وهو ما يدل على الاتجاه العام لرأي العينة، وأما الانحراف المعياري 1.14 فيدل على عدم وجود تباين كبير في الاجابات.

السؤال الثالث والعشرون: نلاحظ من خلال الجدول أن الأعمال الالكترونية أدت الى ثورة حقيقية في كيفية قيام المدقق بأعماله في تطوير من مهاراته قدراته الادارية والتكنولوجية، بنسبة38.5% وافقوا تليها نسبة 34.6% محايدون لهذه الفكرة ثم تأتي نسبة 17.3% اجابوا بموافق بشدة ثم النسبتين الأخيرتين7.7% و 1.9% كانت اجابتهم غير موافق وغير موافق بشدة على التوالي، من خلال الملاحظات نرى أن معظم الاجابات تتمركز حول موافق ومحايد، وبالنظر المتوسط الحسابي 3.62 وهو يعبر عن الفئة

الرابعة من سلم ليكارت الخماسي وهو يدل على الاتجاه العام لرأي العينة بموافق وأما الانحراف المعياري0.86 فيدل على عدم وجود تباين كبير في الاجابات.

السؤال الرابع والعشرون: نلاحظ أن نسبة 38.5% من أفراد العينة محايدون لفكرة أن الأعمال الالكترونية تغطي أنماط أداء العمل وتقييمه والرقابة عليه. أما النسبة الثانية فكانت 26.9% لم يوافقوا عليها وتليها نسبة موافق و موافق بشدة ب13.5% و 11.5% على التوالي والنسبة الأخيرة 9.6% فكانت للإجابة بغير موافق بشدة وهي نسبة قليلة، من خلال الملاحظات نلاحظ أن الاجابات تتمركز حول الاجابة محايد، وبالنظر الى المتوسط الحسابي 2.90 وهو يعبر عن الفئة الثالثة من سلم ليكارت الخماسي وهو ما يدل على الاتجاه العام لرأي العينة بمحايد، وأما الانحراف المعياري 1.12 فيدل على عدم وجود تباين كبير في الاجابات.

السؤال الخامس والعشرون: نلاحظ أن الأفراد العينة يرون أن الأعمال الالكترونية تقوم على فكرة أتمته الأداء في التعاملات وتقديم الخدمات على اختلاف أنواعها. نظرا لإجابتهم بموافق وموافق بشدة بنسبة على التوالي 48.1% و 30.8% أما النسبة الثانية فكانت ضعيفة بنسبة 13.5% و 7.7% لمحايد وغير موافق على التوالي، ونلاحظ عدم وجود اجابات بغير موافق بشدة، من خلال الملاحظات نلاحظ أن الاجابات تتمركز حول الاجابة موافق، وبالنظر للمتوسط الحسابي 4.02 وهو يعبر عن الفئة الرابعة من مقياس

ليكارت الخماسي وهو ما يدل على الاتجاه العام لرأي العينة، وأما الانحراف المعياري 0.87 فيدل على عدم وجود تباين كبير في الاجابات.

ومنه نستنتج من خلال الخمس الأسئلة الأخيرة أن الفئة المبحوثة التي أجابت على موافق 48.1% و 30.8% موافق بشدة، مما يؤكد أن الأعمال الالكترونية تقوم على فكرة أتمته الأداء في التعاملات وتقديم الخدمات على اختلاف أنواعها. مما يؤكده الوسط الحسابي المرجح أن العبارة أقوى عبارة يمكن ادراجها في الجدول هي 4.02.

ثانيا: ثبات فقرات الاستبيان:

تم إجـــراء خطوات ثبات فقـــرات الاستبيان علـــى نفس العينة الاستطلاعية أعلاه المكونة مـــن 25 سؤال بطريقة وهي:

أ)- طريقة ألفا-كرونباخ:Alpha -Cronbach

وقد تمّ اختبار ثبات محاور الاستبيان الخاص بهذه الدراسة باستخدام مقياس ألفا كرونبـــاخ (Alpha -Cronbach)، الذي يُحدّد مدى ثبات الظاهرة المدروسة وفقا لما يلي:

- يُعد ثبات الظاهرة المدروسة ضعيفا إذا كانت النتيجة أقل من 60% .
- يُعد ثبات الظاهرة المدروسة مقبولاً إذا كانت النتيجة محصورة بين 60% و70%.
- يُعد ثبات الظاهرة المدروسة جيداً إذا كانت النتيجة محصورة بين 70% و80%.

- يُعد ثبات الظاهرة المدروسة ممتازاً إذا كانت النتيجة أكبر من 80 %.

وكانت نتائج الاختبار الثبات وفقا للجدول أدناه :

الجدول رقم (3-11): معاملات الثبات وفقا لطريقة ألفا- كرونباخ

الرقم	المحاور	عدد العبارات	قيمة معامل ألفا
1	توفير الكفاءة العلمية والعملية للمراجع الداخلي.	5	0.707
2	تضمين متطلبات تدقيق الحسابات في بيئة الأعمال الإلكترونية من الناحية القانونية.	5	0.707
3	تضمين متطلبات تدقيق الحسابات في بيئة الإلكترونية من الناحية الأمنية.	5	0.707
4	تضمين متطلبات تدقيق الحسابات في بيئة الأعمال الإلكترونية من الناحية الإدارية.	5	0.707
5	تضمين تدقيق الحسابات في بيئة الأعمال الإلكترونية من الناحية التكنولوجية.	5	0.707
مجموع		25	0.904

الفقرات			

نلاحظُ منْ الجدولِ أعلاهُ أنهُ تمَ حسابُ كلِ مجالِ منْ مجالاتِ عباراتِ الاستبيانِ على حدةٍ وتبينَ النتائجَ إلى أنَ قيمَ معاملَ ألفا لمجالاتِ فقراتِ الاستبيانِ المعتمدةِ في البحثِ كانتْ ثابتةً يساوي 0.707 بالإضافةِ إلى حسابِ ثباتِ فقراتِ الاستبيانِ ككلٍ ، حيثُ بلغتْ معدلَ الثباتِ 0.904 وهوَ معاملُ ممتازٍ يبرهنُ على صلاحيةِ الاستبيانِ ، أيْ كلما كانتْ قيمةُ ألفا قريبةٍ منْ الواحدِ دلتْ على وجودِ ثباتٍ عالي ، وبالتالي يمكنُ القولُ بأنَ فقراتِ الاستبيانِ المستخدمةِ تتميزُ بالثباتِ . ومنْ ما سبقَ ذكرهُ وبعدَ التأكدِ منْ صدقِ وثباتِ فقراتِ الاستبيانِ ، بصبحِ الآنِ صالح للتطبيق على عينةِ الدراسةِ .

ب)- اختبار التوزع الطبيعي لعينة الدراسة : sample klomogorov-simrnov

سوف نتطرق إلى اختبار كولمجروف-سـمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أو لا وهو اختبـار ضروري في حالة اختبار الفرضيات، لأن معظم الاختبارات المعلمية يفتـرض بها أن يكون التوزيع طبيعيا، ويوضح الجدول الآتي نتائج الاختبار:

الجدول رقم (3-12): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

الرقم	المحاور	عدد العبارات	قيمةZ	مستوى المعنوية
1	توفير الكفاءة العلمية والعملية للمدقق الداخلي	5	1.383	0.014

2	تضمين متطلبات تدقيق الحسابات في بيئة الأعمال الإلكترونية من الناحية القانونية.	5	1.465	0.027
3	تضمين متطلبات تدقيق الحسابات في بيئة الأعمال الإلكترونية من الناحية الأمنية.	5	1.625	0.010
4	تضمين متطلبات تدقيق الحسابات في بيئة الأعمال الإلكترونية من الناحية الإدارية.	5	1.360	0.049
5	تضمين متطلبات تدقيق الحسابات في بيئة الأعمال الإلكترونية من الناحية التكنولوجية.	5	1.752	0.017

من خـــلال الجدول أعلاه تبين أن قيمة مســـتوى المعنوية لكل محور أكبر مـــن 5% ، وهذا يـــدل على أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي وبجب استخدام الاختبارات اللامعلمية.

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل تم التطرق إلى التحليل الوصفي للخصائص الديمغرافية لأفراد العينة وتحليل نتائج الاستبيان من أجل معرفة آراء أفراد العينة المتكونة من محاسبين ومحافظي الحسابات وأساتذة، وذلك من أجل معرفة متطلبات تدقيق الحسابات في بيئة الأعمال الالكترونية وأثر الاعمال الالكترونية على مهنة تدقيق الحسابات.

انطلاقا من طريقة المعالجة التي اعتمدنها في الدارسة الميدانية توصل الباحثون الى مجموعة من النتائج أهمها:

- معرفة علاقة الأعمال الالكترونية بالتدقيق من خلال المتطلبات العلمية للتدقيق في بيئة الأعمال الالكترونية.
- أحدثت الأعمال الالكترونية العديد من التغيرات في علم الاقتصاد والتجارة والعديد من الميادين، مما ستوجب على المدقق الحسابات أن يكون بدراية وأن يكون ملم بتغيرات بيئة الأعمال الالكترونية.
- للتدقيق في ظل نظم المعلومات الالكترونية العديد من المشاكل منها ما يتعلق بالتأهيل العلمي والعملي ومنها ما هو متلق بالنظام الرقابة الداخلية.
- ضرورة تطوير امكانية مدقق الحسابات والعناية بالتعليم المهني المستمر والتواصل مع التطورات السريعة والكبيرة في بيئة الأعمال الالكترونية كما تتطلب من المدقق

أن يكون مؤهل في مجال الأعمال الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات حتى يتمكن من اداء عملية التدقيق بشكل ممتاز.

- يوجد العديد من التحديات لمهنة التدقيق الناشئة عن الأعمال الالكترونية منها ما هو متعلق بالجانب العلمي والعملي ومنها ما هو متعلق بالجانب الضريبي.

ومن خلال النتائج التي توصلنا اليها نقترح الاقتراحات التالية:

- ضرورة المام المدقق بمخاطر التدقيق وامكانية تفاديها ومعالجتها.
- ضرورة أن يكون المدقق ملما بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصورة مختلفة وخاصة التداول الالكتروني للبيانات نظرا لتعقد هذه النظم ويمكنه الاستعانة بالخبراء في هذا المجال.
- العمل على تضمين المناهج الدراسية في الجامعات بموضوعات ذات علاقة بالتدقيق في بيئة الأعمال الالكترونية.
- أهمية التدريب والتأهيل المستمر للمدقق خاصة عندما يمتد عمله لشمل مجالات جديدة لم يسبق أدائها من قبل، وفي ذات الوقت يمكن للمدقق الاستعانة ببعض المتخصصين في تلك المجالات الجديدة كمعاونين له.
- تدريس تقنيات الأعمال الالكترونية في تربص نظري وميداني للحصول على شهادة مدقق في المعاهد المختصة بذلك.

- ضرورة انشاء هيئة مستقلة تابعة للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات تعمل على مراقبة جودة التدقيق بالمؤسسات التي تستخدم وتنشأ في ظل بيئة الأعمال الالكترونية.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع متطلبات تدقيق الحسابات في ظل الأعمال الالكترونية، حيث كان الهدف منه هو معرفة متطلبات التدقيق في ظل هذه البيئة واليات تطبيقها وكذا تأثير الأعمال الالكترونية على مهنة التدقيق، وبغية الوصول الى الهدف قمنا بمعالجة موضوع الاشكالية من خلال فصلين انطلاقا من مجموعة من الفرضيات باستخدام الأسلوب المشار اليه في المقدمة حيث تناولنا في الفصل الأول مدخل الى تدقيق الحسابات والأعمال الالكترونية من تعاريف ومفاهيم عامة الى الأهمية و الأهداف.

أما في الفصل الثاني فقد عالجنا فيه أثر الأعمال الالكترونية على مهنة التدقيق من خلال اظهار العلاقة التي تربط بينهما والمخاطر التي تواجه البيئة الالكترونية على هذه المهنة وكذلك المتطلبات التي يجب أن تتوفر في القائمين على هذه المهنة بغية تحقيق المستوى المطلوب من الجودة التي يفترض أن تتصف بها العملية التدقيق.

وعليه يمكن القول: أن الأعمال الالكترونية ظاهرة معاصرة حولت من التقليدية الى الطرق الالية، وهذا بدوره فرض نوعا من الاجراءات الجديدة التي تحتاج الى الكثير من البحوث لكي تتأصل وتصبح مألوفة ويتم التعامل معها بالطرق التي تجعلها أكثر قابلية ويتحتم معها ضرورة تطوير مهارات مدقق الحسابات والعناية

بالتعليم المهني المستمر والتواصل مع التطورات السريعة والكبيرة في بيئة الأعمال الالكترونية كما تتطلب منه أن يكون مؤهلا في هذا المجال وتكنولوجيا المعلومات حتى يتمكن من أداء عملية التدقيق بشكل يحقق جودة هذه العملية.

1. اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: تؤثر الأعمال الالكترونية على مهنة تدقيق الحسابات، وذلك من خلال ادراك أدلة الاثبات الالكتروني ومدى المدقق عليها الا أن هنالك مخاطر تواجه مهنة التدقيق في بيئة الاعمال الالكترونية. وما يثبت صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: يتطلب من المدقق الحسابات في ظل بيئة الأعمال الالكترونية مهارات ومؤهلات خاصة لمواكبة التطور في تكنولوجيا المعلومات وذلك في تأدية المدقق لمهامه باتباع مجموعة من المتطلبات والتي من شأنها أن توفر امكانية مزاولة المهنة التدقيق. وما يثبت صحة الفرضة الثانية.

الفرضة الثالثة: يوجد العديد من المشاكل والمخاطر التي تواجهها مهنة التدقيق في ظل بيئة الاعمال الالكترونية ومنها ماهو متعلق بالجانب التأهيل العلمي للمدقق ومنها ما يتعلق بجمع الأدلة الالكترونية وتأكد من صحة القوائم المالية. وهو كذلك ما يثبت صحة الفرضة الثالثة

2. استنتاجات:

- التدقيق الالكتروني يؤدي الى تحسين اجراءات وأساليب المراجعة.

- ساعدت تدقيق الحسابات الالكترونية المدقق في تنفيذ برامج وتحقيق الأهداف بطريقة أفضل.
- التدقيق الالكتروني أداة فعالة في دقة الاختبارات ومعالجة البيانات بكميات كبيرة.
- استخدام التدقيق يساعد على توفير الوقت والقوائم المالية في زمن قصير.
- يتطلب التدقيق الالكتروني من المدقق أن يكون مؤهلا في مجال نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية حتى يتمكن من أداء عملية المراجعة.
- استخدام التدقيق الالكتروني يقلل من الوقت والجهد اللازم للقيام بها وتقليل من التكاليف عملية التدقيق بشكل عام.

3. التوصيات:

- أن يكون المدقق على علم بالبرامج التطبيقية المحاسبية المستخدمة.
- ضرورة المام المدقق بمخاطر المراجعة وامكانية تفاديها ومعالجتها.
- وضع ضوابط رقابية فعالة على عملية التشغيل الالكتروني.
- استخدام تكنولوجيا المعلومات في مراجعة.
- تطوير منهجية التدقيق لمسايرة مهنة التدقيق للمستجدات والتطورات الحاصلة في بيئة التدقيق.

4. آفاق الدراسة:

تعالج هذه الدراسة متطلبات تدقيق الحسابات في بيئة الأعمال الالكترونية ولإتساع هذا الموضوع فإنه لا يمكن إحاطته من كل الجوانب في الدراسة الواحدة ومنه فتح الباب أمام البحوث المستقبلية نذكر منها:

- تحديات ومتطلبات مهنة التدقيق في بيئة الأعمال الالكترونية.
- أثر إستعمال خبير تكنولوجيا المعلومات على إستقلالية مراجعة الحسابات في بيئة الأعمال الالكترونية.
- تنظيم مهنة التدقيق في الجزائر في بيئة الأعمال الالكترونية.
- إنعكاسات البيئة المحاسبية على عملية تدقيق الحسابات.
- المحاسبة البيئية في ظل الأعمال الإلكترونية.

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

❖ **المؤلفات:**

- ابراهيم محمد عبد الكريم الطحان، اطار مقترح لتطوير تقرير مراقب الحسابات في ظل بيئة التجارة الالكترونية، رسالة ماجستير في المحاسبة، تخصص المدققة، جامعة طنطا، مصر، 2010.
- توفيق مصطفى أبو رقبة واخرون، تدقيق ومراجع الحسابات، الطبعة الاولى، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
- رأفت سلامة محمود وأخرون، علم تدقيق الحسابات العملي، الطبعة الأولى، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2011.
- زاهر توفيق سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، دار الراية للطباعة والنشر، عمان، 2009.
- أمين سيد أحمد لوطفي، المراجعة الدولية وعمولة أسواق رأس المال، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2005.
- محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2007.
- محمد سمير الصبان، محمد مصطفى سليمان، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، دار الجامعة الاسكندرية، 2004-2005.

- غسلان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- عامر ابراهيم قنديلجي، التجارة الالكترونية وتطبيقها، دار المسيرة للنشر، عمان، 2015.
- محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية الى التطبيق، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- هادي التميمي، مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2004.
- محمد سمير الصبان، الفيومي محمد، المراجعة بين التنظير والتدقيق، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 1990.
- الأرقم عبد الحفيظ، بن فليس، مراقبة ومراجعة الحسابات، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2001.
- حلمي جمعة أحمد، تطور معايير التدقيق والتأكد الدولية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009.
- حامد طلبة محمد أبو هيبة، أصول المراجعة، زمزم ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، الأردن، 2011.

- خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات(الناحية النظرية)، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

❖ **الأطروحات:**

- صالح حميداتو، تحديات المراجعة الخارجية في ظل بيئة التجارة الالكترونية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علم التسيير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة ورقلة، 2016-2017.
- حبشي أسماء، أثر التكنولوجيا المعلومات على عملية المدققة الخارجية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص فحص المحاسبي، جامعة بسكرة، 2015-2016.
- أحمد عبد الله عمر العمودي، أثر التجارة الالكترونية على المراجعة-دراسة ميدانية في اليمن، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، تخصص محاسبة وجباية، جامعة دمشق، 2006.
- صراع كريمة، واقع وافاق التجارة الالكترونية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص ادارة استراتيجية، كليو العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2014.

- عطا الله عمر، تكنولوجيا شبكة الانترنت والتجارة الالكترونية وتأثيرها على تطوير أنظمة المعلومات المحاسبة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص المحاسبة، جامعة باتنة، الجزائر، 2014.
- أغمين يعقوب، أثر المعالجات الالية للبيانات على فعالية التدقيق الخارجي، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مراقبة التسيير، جامعة ورقلة، 2011-2012.
- مرشد عيد المصدر، أثر مخاطر مهنة التدقيق على جودة التدقيق (دراسة ميدانية على مكاتب التدقيق في قطاع غزة)، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، تخصص محاسبة وتمويل، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة ، 2013.
- زين يونس، كشرود بشير، أثر التجارة الالكترونية على مهنة التدقيق، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد السادس، المجلد الأول، 2020.
- عيسى الزين، أحمد قايد نور الدين، مدى قدرة محافظ الحسابات على المدققة في ظل نظم المعلومات الالكترونية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد العاشر، الجزء الاول، جامعة الوادي ، الجزائر، 2017.
- يخلف صفية، طرشي محمد، دور التدقيق الالكتروني في تحسين جودة ممارسة مهنة التدقيق الداخلي وأثرها على تعظيم القيمة لأطراف المستفيدة من حوكمة

الشركات، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد الثاني، المجلد السادس، ديسمبر، 2020.

❖ **نصوص القانونية والتنظيمية:**

- المرسوم التنفيذي 11-202 المؤرخ في 26 ماي 2011 الذي يحدد معايير تقرير الحسابات وأشكال وأجال ارسالها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 24.
- القانون رقم01/10 المؤرخ في 27 جويلية 2010 والمتعلق بمهام الخبير المحاسبي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42.

❖ **المواقع الالكترونية:**

- https://www.almohasb1.com/2010/12/materaility-auditing.html
- https://www.almohasb1.com/2009/08/electronic-audit-evidence.html
- https://www.almohasb1.com/2009/08/electronic-audit-evidence.html
- https://www.infotechaccountans.com/...../9560.
- https://www.sqarra.wordpress.com/isas2000.
- https://www.sqarra.wordpress.com/audit2l

قائمة الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة: الشهيد حمه لخضر.

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير.

قسم: المالية والمحاسبة.

تخصص: محاسبة و تدقيق

الموضوع : تعبئة الاستبيان لبحث ماستر حول متطلبات تدقيق الحسابات في بيئة الاعمال الالكترونية.

نحن بصدد تطبيق استبيان للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لذلك، فنرجو منكم التكرم بتعبئة هذه الاستبانة آملين منكم توخي الدقة والموضوعية لما له من أثر إيجابي في إنجاح هذا البحث علما بأن المعلومات الواردة في هذا البحث ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، شاكرين لكم حسن تعاونكم معنا، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

من إعداد الطلبة:

-دروني أحمد.

-سوفي عبد المطلب.

-رزيق حسام الدين.

من إعداد المشرف:

– د. الزين يونس

- **البيانات الشخصية:**

الرجاء وضع إشارة (X) في المربع الذي ينطبق عليك :

1.الجنس:

ذكر		أنثى	

2.العمر:

من 20الى 30		من31الى 40		من 51 فما فوق	

3.المسمى الوظيفي : .....

4.سنوات الخبرة:

أقل من5سنوات		من5-10سنوات		من11-15سنة		فوق 15سنة	

ثانيا: يرجى الإجابة عما يلي بوضع الإشارة (x) أمام الإجابة المناسبة.

المحور الأول: توفير الكفـــــــــاءة العلمية والعملية للمدقق الـــــــــداخلي لتدقيق الحسابات في بيئة الأعمال الإلكترونية.

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
أن يكون لدى المدقق معرفة كافية عن تكنولوجيا المعلومات والانترنت					
التكوين المستمر للمدقق لزيادة معرفته عن التقنيات الحديثة للأعمال الإلكترونية					
القدرة على تحديد أماكن الخطر التي تعيقه في ظل الأعمال الإلكترونية وإجراءات الرقابة لمواجهتها					
القدرة على تحديد ومعرفة التقنيات التي تحتاج إلى الاستعانة بخبير في المعلوماتية					
التكوين المستمر للمدقق لزيادة معرفته عن التقنيات الحديثة للأعمال الإلكترونية					

المحور الثاني: متطلبات تدقيق الحسابات في بيئة الأعمال الإلكترونية من الناحية القانونية.

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
يتوفر لدى المدقق الداخلي معرفة كافية في تحديد المعايير الأساسية التشريعية والقانونية فيما يتعلق بالأعمال الإلكترونية.					
مواكبة المدقق للتطورات المتسارعة في التشريعات القانونية المتعلقة بالأعمال الإلكترونية					
يلتزم المدقق بالتشريعات والقوانين الدولية الخاصة بتطبيقات المعارف الإلكترونية.					
يلتزم المدقق ببيانات العميل من النواحي القانونية.					
يلتزم المدقق بالتشريعات والقوانين اللازمة لتنفيذ الأعمال الإلكترونية ضمن نطاق القانون الجزائري					

المحور الثالث: متطلبات تدقيق الحسابات في بيئة الأعمال الإلكترونية من الناحية الأمنية.

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
يتوفر لدى المدقق أساليب مناسبة للتخفيف من التهديدات الخارجية التي تواجه نظم العمليات الأعمال الإلكترونية.					
لدى المدقق شبكة اتصال فعالة مع العملاء الأخرى تتيح تبادل المعلومات فيما بين العملاء					
يجب على المدقق أن يوفر على نظام خاص يحدد صلاحيات الدخول للنظم الأعمال الإلكترونية والبيانات والتطبيقات.					
يوفر المدقق لعملائه عناصر الثقة والأمن الكافية لتعامل مع العمليات الإلكترونية.					
تساهم الأعمال الإلكترونية في زيادة مخاطر التشغيل وتخفيض مدى القدرة على الحفاظ على أمن النظم المحاسبية.					

المحور الرابع: متطلبات تدقيق الحسابات في بيئة الأعمال الالكترونية من ناحية الادارية

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
يؤدي إدخال عمليات الأعمال الالكترونية في نظام المعلومات المحاسبي إلى إنشاء قسم تدقيق داخلي تتصف بالنزاهة ودقة التخصص.					
يتوفر لدى المدقق خبرة إدارية كافية للدخول في الأعمال الإلكترونية.					
لدى المدقق كفاءات وخبرات قادرة على التعامل مع متطلبات العمل الالكتروني.					
يلتزم المدقق في عملية التدقيق للجوانب الأساسية لعمليات رقابة.					
يلتزم المدقق بتدريب وتأهيل لمواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة.					

المحور الخامس: متطلبات تدقيق الحسابات في بيئة الأعمال الالكترونية من الناحية التكنولوجية

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
يستخدم المدقق أجهزة إلكترونية بالشكل الذي يؤدي إلى التخلص من المعاملات الورقية.					
يتوفر لدى المدقق الداخلي دراية كافية في طبيعة عمل التطبيقات الإلكترونية ومدى جاهزيتها.					
يلتزم المدقق بمتابعة التطورات التي تطرأ على المعدات والبرمجيات والتقنيات الخاصة بالأعمال الإلكترونية.					
يتوفر لدى المدقق بنية تحتية (تقنية، المعلومات، الكوادر، المؤهل) فعالة لممارسة أنشطة الأعمال الإلكترونية.					
تسمح البرمجيات المتوفرة حاليا من إجراء عملية التدقيق بشكل مستمر.					